منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة
"دراسة حالة الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية بمصر "

ياسمينا السيد محمد محمد
yasminasorour64@gmail.com

ملخص

تهدف الدراسة إلى الكشف عن إسهام "الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية بمصر" في التنمية المستدامة. وقد جمعت الباحثة بين أدوات المنهج الكمي، والمنهج الكيفي من خلال صحيفة استبانة طبقت على عينة من (٣٠٠) مفردة من المستفيدين من الخدمات والأنشطة التي يقدمها الاتحاد للتعرف على صور الاستفادة من تلك الخدمات والأنشطة، إلى جانب المقابلة مع بعض المسؤولين من مجلس إدارة الاتحاد، ودراسة الحالة للاتحاد. وعرضت الباحثة لبعض الإسهامات النظرية في مجال منظمات المجتمع المدني، وفي مجال التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى قيام الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية –من خلال المشاركة والتعاون مع العديد من الجهات الحكومية، وغير الحكومية– بدور واضح في التنمية المستدامة بمجالاتها الثلاثة: الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية؛ فيما يخص: التعليم، والصحة، والتدريب والتأهيل لسوق العمل، وتوفير فرص عمل/ مشروعات خاصة، والنشاط الزراعي، وتحسين الإنتاج الزراعي، والحيواني، والتعريف بموضوع التغير المناخي وآثاره على البيئة، والحياة البشرية، وطرق التغلب على تلك الآثار فيما يخص: الزراعة، والثروة الحيوانية، والإنتاج الداجني.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، التنمية المستدامة، الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية، أنطونيو جرامشي ، دراسة حالة.

مقدمة:

تسعى معظم الدول النامية والأقل نموًا نحو تحقيق التنمية المستدامة، من أجل الوفاء بحاجات شعوبها، وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل مع الحفاظ على الموارد البشرية والطبيعية. وفي سعيها لتحقيق ذلك تواجه المجتمعات المعاصرة تحديات كثيرة ومتنوعة، ولذلك أصبح إسهام المجتمع المدني بمنظماته المتعددة على قدر كبير من الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة؛ حيث تستطيع منظمات المجتمع المدني بما لها من إمكانيات حشد وتعبئة الموارد البشرية والمادية إيجابيًا في سبيل تقبل المبادرات التنموية وتفعيلها.

ومع تطور الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني سواء فى الجانب الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو البيئي، أو الثقافي، ومع أهمية المحافظة على أصول التنمية طرحت فكرة التنمية المستدامة نفسها بقوة؛ وذلك من أجل التنمية مع عدم تآكل أصولها بما يضمن حق الأجيال القادمة، ويؤكد على العدالة الاجتماعية.

وينظر إلى دور هذه المنظمات باعتباره مكملًا لدور الدولة. فهي شريك أساسي في عملية التنمية كما أشار الهدف السابع عشر من أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ الذي ينص على: "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تكوين شراكات ناجعة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني تُبنى على أهداف ورؤى مشتركة".

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development

وقد راعت مصر هذا الهدف عند إعداد وصياغة استراتيجيتها للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" التي جاء في مقدمتها: "... وتعتبر أول استراتيجية يتم صياغتها وفقًا لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها

بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية، كما لاقت دعمًا ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافًا شاملةً لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية".
https://www.cabinet.gov.eg/StaticContent/Vision2030

أولًا- مشكلة الدراسة:

حظي موضوع التنمية باهتمام كبير من قبل الساسة والمخططين والدارسين من مختلف العلوم الاجتماعية، بوصفه قضية تهم سائر البلدان الراغبة في الوصول إلى الرفاه. ولقد عرفت التنمية بمختلف أنواعها تطورات كبيرة تزامنت مع تطورت العصر؛ هذا الأمر استوجب البحث عن آليات جديدة لتفعيل التنمية وجعلها مستدامة لا تنقطع بانقطاع الأفراد.

وفي هذا السياق لجأ العديد من الدول إلى المجتمع المدني كأحد آليات تجسيد وتفعيل التنمية المستدامة. بعد أن تأكد للعديد من الحكومات أنها لا تستطيع بمفردها أن تحل كل مشاكلها وأزماتها، وأنه بات من الضرورة أن يسهم المجتمع المدني بمؤسساته من: نقابات وجمعيات وأحزاب وأندية واتحادات في حل هذه المشاكل، وتحقيق التنمية المستدامة.

وتأتي أهمية إسهام المجتمع المدني كشريك في التنمية؛ لما له من قدرة على بناء الإنسان،

وتنشئة أفراد المجتمع على الإسهام في التنمية، وتطوير دور الدولة. وتزداد تلك الأهمية لِما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الأفراد في تقرير مصائرهم، وإعلاء إرادتهم، وتنمية قدراتهم على المشاركة في المشروعات والأنشطة التي تستهدف الإنسان وبيئته.

ونظرًا لتعدد أنواع وأشكال منظمات المجتمع المدني، وتعدد مجالات عملها، وفي إطار استهداف الاتحاد العام للقبائل العربية والمصرية لتنمية المجتمع، وتعدد أنشطته، ومجالات عمله، بما يؤدي إلى استدامة التنمية – وهو أول منظمة قبلية في مصر تعمل في مجال التنمية– وهو ظاهرة إيجابية في حد ذاتها، فهو مؤشر على اندماج القبائل بشكل واضح في النسيج الوطني، واهتمامها بمشكلات المجتمع الأكبر من ناحية، وبتبني الفكر التنموي المنظم لمساعدة أبناء القبائل، وغيرهم من المواطنين من ناحية أخرى.

في هذا الإطار جاءت الدراسة الراهنة والتي تتحدد إشكاليتها في؛ الإجابة عن تساؤل أساس فحواه: ما دور الاتحاد العام للقبائل العربية والمصرية بمصر في تحقيق التنمية المستدامة؟

ثانيًا– أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى الكشف عن كيفية إسهام الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري. ويتفرع عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية تشمل ما يلي:

١. التعريف بالاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية (تاريخ النشأة، والرؤية والرسالة، والأهداف، والمجالات، والعضوية، والمستفيدون، والنطاق الجغرافي).

٢. الكشف عن جهات ومجالات المشاركة بين الاتحاد، والجهات الحكومية، وغير الحكومية في مجال إسهام الاتحاد في التنمية المستدامة.

٣. رصد إسهامات الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية في تحقيق التنمية المستدامة في المجالات: الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية.

٤. التعرف على الفئات المستهدف تنميتها، وصور الاستفادة من أنشطة التنمية المستدامة للاتحاد.

ثالثًا- تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة في إطار تحقيق أهدافها الإجابة عن تساؤل رئيس مؤداه: ما الإسهامات التي يقدمها الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري؟ ويندرج تحت هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

١. كيف عكست رؤية ورسالة وأهداف الاتحاد دوره في التنمية المستدامة؟

٢. ما مجالات عمل الاتحاد؟ وما الجهات الحكومية، وغير الحكومية، التي تعاون وتشارك الاتحاد في القيام بدوره التنموي؟

٤. ما أهم البرامج والأنشطة والخدمات التي يقوم بها الاتحاد في سياق التنمية المستدامة فيما يخص؛ المجالات أو الأبعاد: الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية؟

٥. ما الفئات المستهدفة للتنمية؟ وما صور الاستفادة من أنشطة التنمية المستدامة للاتحاد ؟

رابعًا- مجتمع الدراسة: التعريف بالاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية.

في هذا القسم من الدراسة يتم التعريف بالاتحاد، من خلال البنود التالية: التعريف، النشأة، الرؤية والرسالة، الهيكل التنظيمي، النطاق الجغرافي، الأهداف، العضوية وعدد الأعضاء، المستفيدين، مصادر التمويل، مجالات عمل الاتحاد.

١- تعريف الاتحاد: جاء تعريف الاتحاد في اللائحة الخاصة بالنظام التأسيسي للاتحاد كما يلي:

"الاتحاد كيان اجتماعي خدمي تنموي، لا علاقة له بالأحزاب ولا بالعمل السياسي، ويهدف إلى تنمية المناطق النائية، والعمل على زيادة انتماء أهلها للوطن، ووضع الحضارة والمدنية مكان القبلية، والاصطفاف بجانب الدولة والمرور بها من الأزمات للرفاهية والسلام".

٢- **النشأة:** يعد الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية ثان كيان رسمي للقبائل المصرية، بعد مجلس شؤون القبائل المصرية الذي أنشأه الزعيم جمال عبد الناصر في عام ١٩٦٨م، تحت إشراف المخابرات المصرية، وكان همزة الوصل بين القيادات العسكرية المصرية وأبنائها في سيناء طوال حرب الاستنزاف، حيث لم يكن هناك أقمار اصطناعية، أو رادارات، أو وسائل اتصال يمكن الاعتماد عليها. وفي تلك الفترة قدم أبناء القبائل في سيناء؛ نساء ورجال وأطفال العديد من البطولات في خدمة الوطن.

وفي ١٧ مايو عام ٢٠١٧ تم تأسيس الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية- وفقًا للمادة ٧٦ من الدستور المصري ٢٠١٤-، وفى أغسطس عام ٢٠١٨ تم عمل توأمة بين مجلس شؤون القبائل المصرية والاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية. بهدف تمثيل القبائل المصرية العربية وتعزيز التواصل والتعاون بين القبائل في مصر والوطن العربي، ودراسة وتقديم حلول لمشكلات وتحديات المجتمع القبلي. ويعدُّ الاتحاد منبرًا للحوار والتبادل الثقافي والاجتماعي بين القبائل المختلفة، ويأخذ الاتحاد على عاتقه مهمة العمل على تطوير القبائل المصرية والعربية مع الاحتفاظ بالهوية الثقافية المميزة للقبائل.

٣- **رؤية الاتحاد:** نحن نطمح إلى توحيد وتعزيز العلاقات بين القبائل المصرية والعربية لتعزيز التضامن والتعاون بينهم، للإسهام في بناء مجتمعات قوية ومستدامة اجتماعيًّا واقتصاديًّا وبيئيًّا تعتمد على القيم الثقافية والاجتماعية القائمة على التفاهم والعدالة والأصالة التي تتسم بها القبيلة العربية.

٤- **رسالة الاتحاد:** تعزيز الوحدة والتعاون بين القبائل المصرية وبعضها بعضًا، وبينها وبين القبائل العربية من خلال تنظيم أنشطة وبرامج تعزز الوعي الثقافي، والاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، والسياسي. وتنمي القدرات والمهارات العملية للأفراد بما يسهم في

حل المشكلات المشتركة، وتنمية الأفراد والمجتمع. وتشجع الأعضاء على المشاركة في الأعمال التطوعية وخدمة المجتمع، بما يحقق استدامة التنمية.

٥- الهيكل التنظيمي:

يتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد على النحو التالي:

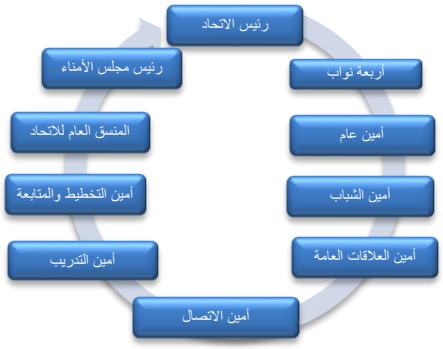

أ- الرئيس والنواب والأمناء:

- الرئيس العام للاتحاد في مصر.(على أن يكون للاتحاد رؤساء قُطريون من كل دولة من الدول التي يوجد بها أصولًا أو فروعًا للقبائل العربية في مصر، ليكونوا بمثابة حلقات الوصل بين الاتحاد وأبناء القبائل في مجتمعاتهم).
- نواب الرئيس(أربعة نواب).
- رئيس مجلس الأمناء.
- الأمين العام.
- المنسق العام للاتحاد.
- أمين التخطيط والمتابعة.
- أمين الشباب.
- أمين العلاقات العامة.
- أمين التدريب.
- أمين الاتصال.

ب- رؤساء القطاعات(يمثلون القبائل في القطاعات الجغرافية المختلفة في جمهورية مصر العربية على النحو التالي):

- رئيس قطاع القاهرة الكبرى.
- رئيس قطاع وسط الدلتا.
- رئيس قطاع مدن القناة.
- قطاع غرب الدلتا.
- قطاع شمال الصعيد.
- قطاع جنوب الصعيد.

ج- أمناء الاتحاد بالمحافظات:

ينقسم كل قطاع من القطاعات السابقة إلى عدد من المحافظات، ويوجد بكل محافظة فرع للاتحاد يرأسه أمين الاتحاد بهذه المحافظة.

٦- النطاق الجغرافي لعمل الاتحاد:

يوجد المقر الرئيسي للاتحاد في محافظة الجيزة(٢٨ ش جامعة الدول العربية، شقة ١١)، وتوجد مقرات فرعية للاتحاد في معظم محافظات مصر، كما يمتد عمل الاتحاد ليشمل بعض القبائل في المنطقة العربية؛حيث تم تأسيس مكاتب لفروع الاتحاد في عدة دول عربية يرأسها أحد أعضاء الاتحاد من تلك الدول، التي تضم(السعودية، الامارات، الأردن، فلسطين، تونس، والجزائر، السودان) ومازال العمل فيها في مراحل التنسيق والإعداد.

٧- الأهداف:

- العمل على لم شمل أبناء القبائل المصرية والعربية ليكونوا على قلب رجل واحد، ونبذ العنف والخلاف بينهم؛ ليكونوا فاعلين وصالحين لخدمة مجتمعاتهم، مواطن ودولة.

- دعم الاستثمار بكافة أنواعه، والمشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وحشد طاقات الأعضاء من أجل تحقيق أهداف هذه الخطط والإسهام في تنفيذها بما يحقق للدول الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسية ذات البعد القومي، والحفاظ على المياه وجودة التربة والمحصول، والمنافسة في التصدير، والمشاركة في المجالات الزراعية العربية والأفريقية والدولية لخدمة الفلاح.

وللاتحاد الحق في التعاون مع الدول العربية والأفريقية بما يدعم الاقتصاد المصري، وتأكيد دور أهل البادية والفلاح المصري في هذه المجالات، وإنشاء مجال للتعاون مع مشروعات لاستصلاح الأراضي بهدف التنمية.

- العمل على جذب المشاريع التي تخدم المواطن والدولة؛ وذلك للنهوض بالاقتصاد المصري والعربي ليجابه تطورات العصر، والعمل على تحسين دخل الفرد المصري والعربي في ظل الظروف الاقتصادية التي تحيط بالاقتصاد العالمي من انهيارات، وارتفاعات في أسعار المواد الغذائية، وعمل دراسات اقتصادية ودراسات جدوى لمشروعات اقتصادية بالتنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والجهات المعنية.
- العمل على تدريب وتنمية مهارات الشباب من خلال ورش عمل بالاشتراك مع العديد من قطاعات الدولة، لتأهيلهم لسوق العمل، وإدارة المشروعات الخاصة؛ ليصبحوا منتجين ومشاركين في عملية التنمية بما يفيدهم ويفيد الدولة.
- تشجيع الشباب وتدريبهم على التطوع، والمساهمة في عمليات التنمية المستدامة طبقًا لتخصصاتهم، ومهاراتهم.

- المساهمة في العملية التعليمية، واستمرار الطلاب في التعليم من خلال عمل فصول تقوية مجانية لكافة المراحل الدراسية، ومساعدة العديد من الأسر في المصروفات الدراسية لأبنائهم، وفتح فصول محو الأمية للمتسربين من التعليم.
- المساهمة في علاج غير القادرين من خلال القوافل الطبية الشاملة، والمتخصصة، والبطاقات العلاجية؛ وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة، والجهات الأخرى المعنية.
- العمل على الحفاظ على التراث الأصيل لأبناء الشعب المصري والعربي وترك إرثًا تراثيًا مشرفًا للأجيال القادمة من خلال التعاون مع قصور الثقافة في كافة محافظات مصر والدول العربية لعرض وتقديم تراثنا المصري والعربي لأبناء الوطن من فن بدوي، وفن شعبي أصيل، وفن حرفي مهني توارثناه عن الأجداد، وعمل مجموعة من الأفلام التسجيلية عن الحرف والمهن التراثية.
- عمل معارض في كافة محافظات مصر من الدلتا إلى الصعيد، وبكافة الدول العربية لعرض منتجات ومشغولات الحرف اليدوية لكافة أطياف الشعب، والعمل على تسويقها خارجيًّا لتنال حظها مثل باقي دول العالم التي تجوب الدول الأخرى لعرض منتجاتها اليدوية ونشر تراثها خارج حدودها، لتنمية اقتصاد الفرد والدولة، ودعم هذه المشروعات وتكرارها في كافة المحافظات.
- عمل لجان مصالحات وفض المنازعات في كافة ربوع أرض مصر لحل كافة النزاعات الأسرية والقبلية بين أبناء الوطن؛ وذلك لرفع العبء عن كاهل

شرطتنا الأبية، من ناحية؛ وتيسير سبل التعاون بين أبناء تلك القبائل وتوجيه طاقتها لخدمة وتنمية المجتمع، من ناحية أخرى.

- العمل على سلامة أمن الوطن، والحفاظ على سلامة حدوده وأراضيه من خلال تعاون أبناء القبائل المصرية العريقة – التي تقطن تخوم الحدود الشرقية والغربية والشمالية لمصر – مع قواتنا المسلحة.
- حماية الحقوق المشروعة لأعضاء الاتحاد، والدفاع عن مصالحهم، وتحسين الظروف والشروط اللازمة لإنجاز أعمالهم، ورفع المستوى الثقافي لهم عن طريق الدورات التثقيفية، ونشر الوعي بينهم بما يكفل تدعيم الاتحاد وتحقيق أهدافه.

٨- عضوية الاتحاد:

- **عدد الأعضاء:** يضم الاتحاد ٦٥٠ ألف عضو يمثلون ٧٦ قبيلة مصرية وعربية يمثلها في الاتحاد شيوخ القبائل والعمداء، وعمداء العائلات، والعديد من أفراد القبائل. ويمثلون من ٩٠-٩٥% من الأعضاء؛ بينما يمثل النسبة الباقية من ٥-١٠% أفراد من خارج القبائل.
- **أنواع العضوية:**

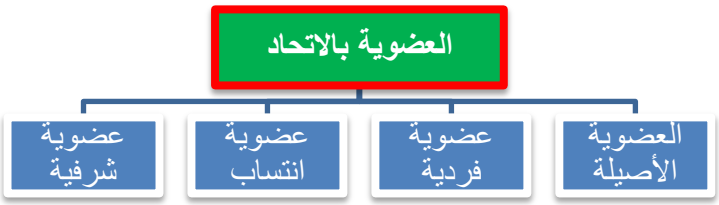

- العضوية الأصيلة: تخصص للأفراد المؤسسين للاتحاد بشكل فردي دون تمثيل لأي هيئة أو مؤسسة.

- عضوية فردية: تخصص للأفراد الذين يرغبون في الانضمام إلى الاتحاد بشكل فردي دون تمثيل لأي هيئة أو مؤسسة.

– عضوية هيئات ومؤسسات "عضوية انتساب": مخصصة للهيئات والمؤسسات والمنظمات التي ترغب في التعاون مع الاتحاد من خلال برتوكولات تعاون لتمثيل مصالحها والمشاركة في أنشطة الاتحاد .

– عضوية شرفية "أكاديمية وتخصصية": هي عضوية خاصة بكبار المسؤولين والتنفيذيين، وكبار القادة من الجيش والشرطة ممن أدوا خدمات جليلة للوطن والقبائل والمواطنين، وكذلك للأكاديميين والعلماء، وتتيح للجامعات والمؤسسات البحثية والخبراء التخصصيين الانضمام إلى الاتحاد للمساهمة في تقديم الخبرات الأكاديمية والتخصصية.

يهدف تعدد أنواع العضوية إلى مشاركة ذوي الخبرات من التخصصات المختلفة من الأفراد والهيئات والمؤسسات للمساهمة في نشاطات الاتحاد وتحقيق أهدافه.

٩– **المستفيدون من الخدمات والأنشطة والبرامج:** يستفيد العديد من الأفراد من الذكور والإناث في جميع المراحل العمرية، من أسر أعضاء الاتحاد بـ (٦٠%) من خدمات وأنشطة الاتحاد،؛ بينما توجه النسبة المتبقية (٤٠%) إلى أسر وأفراد من خارج أعضاء الاتحاد، سواء من أبناء القبائل أو من خارج القبائل.

وتشمل الفئات المستفيدة كل من: المرأة –خاصة ربة البيت التي لا تعمل خارج البيت نظير أجر نقدي أو عيني–، محدودي الدخل، والأقل دخلًا، والمتسربين من التعليم، والشباب من الجنسين. وجميع أعضاء الاتحاد باختلاف مستوياتهم الاجتماعية.

١٠–**المتطوعون:** يصل عدد المتطوعون في جميع الأنشطة التي يقدمها الاتحاد تقريبًا إلى (١٠٠٠٠) متطوع على مستوى الجمهورية، من الذكور، والإناث – مع زيادة عدد الذكور عن الإناث– من داخل القبائل المصرية، ومن خارج القبائل.

١١– **موارد الاتحاد:** تتكون موارد الاتحاد مما يلي:

– رسوم العضوية.

- الاشتراكات السنوية.
- المنح والإعانات من وزارة التضامن.
- الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة، وأرباح المطبوعات وأرباح الاستثمار متى وجد، وإيرادات مستقبلية يسعى الاتحاد لتحقيقها.

١٢- مجالات التنمية المستدامة التي يعمل بها الاتحاد: يعمل الاتحاد بالمجالات الأساسية للتنمية المستدامة التي تشمل ما يلي:

- المجال الاجتماعي، ويشمل: الصحة، التعليم، التدريب في المجال الاجتماعي، فض المنازعات، مساعدة بعض الفئات المحتاجة للحماية الاجتماعية، إنشاء النوادي الرياضية المتخصصة.
- المجال الاقتصادي، ويشمل: توفير فرص العمل، مشروعات إنتاجية، مشروعات زراعية، إنتاج حيواني وداجني، حرف يدوية، دعم مادي.
- المجال البيئي، ويشمل: التوعية البيئية، مساعدة الفئات المتأثرة بتغير المناخ، استغلال بعض المصادر البيئية المهملة.

خامسًا- الإطار النظري:

يشمل الإطار النظري: المفاهيم، والمدخل النظري للدرسة:

١- مفاهيم الدراسة:

أ- المجتمع المدني civil Society:

تعددت وتنوعت تعريفات المجتمع المدني، وقد تطورت تلك التعريفات مع تصاعد الاهتمام بدراسات المجتمع المدني من ناحية، بحيث تضم في تعريف المفهوم معيار(معايير جديدة) ترتبط به. كما أنها قد اتجهت نحو توافق عام لتبرز سمات مشتركة متوافقًا حولها، وأخيرًا فهي تعد امتدادًا للأفكار الأساسية والنظريات التي ارتبطت بمنظري العقد الاجتماعي، مثل؛(هوبز، لوك، روسو)، وآخرين مثل؛ هيجل وماركس

وجرامشي؛ وذلك فيما تعلق بعدة أمور أساسية تضم: الحيز المستقل، وجود بيئة أخلاقية، الاحترام المتبادل لتأمين الحقوق الأساسية للآخرين، الاستقلالية، الارتباط ببعد اقتصادي يجسده "نظام السوق"(قنديل،أماني، ٢٠٠٨: ٦٣).

تشير موسوعة علم الاجتماع إلى أن المجتمع المدني ينتمي إلى الحياة العامة وليس الأنشطة الخاصة أو أنشطة وحدة المعيشة (العائلة)، فهو يجاور مصطلحيْ: الأسرة، والدولة؛ أما عن دلالته داخل إطار النظام القانوني والتصور الشائع لدى غالبية المفكرين الذين كتبوا حول الموضوع فهو يدل على مجال المشاركة العامة في الجمعيات، والمؤسسات التطوعية ووسائل الاتصال الجماهيرية، والهيئات المهنية، والنقابات العمالية وما إلى ذلك (مارشال جوردن، ٢٠٠٠: ١٢٩٦).

ويُعرف سمير نعيم المجتمع المدني بوصفه: مجموعة المؤسسات خارج شبكة مؤسسات سلطة الدولة تتيح للقوى الاجتماعية العاملة في مجالات الاقتصاد والحياة الثقافية والأيديولوجيا والسياسة أن تنظِّم نفسها بشكل حر، بحيث تستطيع أن تؤدي دورها في التطور الاجتماعي (نعيم، سمير، ١٩٩٣: ١٣).

وفي إطار تحديد مساحات العمل للمجتمع المدني يعدُّ المجتمع المدني فضاءً للتفاعل الإيجابي ما بين الدولة، من ناحية؛ والمجال العام بما يضمه من تنظيمات طوعية، من ناحية أخرى؛ والسوق بما يشمله من اتحادات وشركات خاصة، من جانب ثالث(pelczynski, Z. , 1998).

ويشير سعد الدين إبراهيم إلى مجال عمل، وقيم ومعايير منظمات المجتمع المدني، خلال تعريفه للمجتمع المدني بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. وبذلك تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلًّا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية

والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي" (إبراهيم، سعد الدين، ٢٠٠٠: ١٣).

وتبرز أماني قنديل التنظيمية والطوعية في تعريفها للمجتمع المدني، وأهميته للفرد وتنمية قدرته على المشاركة،بأنه: "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية"(قنديل، أماني، ٢٠٠٤).

ويقصد بمنظمات المجتمع المدني في الدراسة الراهنة: "الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية، وهو تنظيم لا ينتمي للقطاع الحكومي أو القطاع الخاص، ولا يهدف للربح، ويخضع للقوانين المنظمة للعمل الأهلي، ولديه هيكل تنظيمي، وأيضًا لوائح داخلية تنظم عمله، وتقوم عضويته على الطوعية، ويهدف لتحقيق العديد من الأنشطة والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مجال التنمية المستدامة".

ب- التنمية المستدامة Sustainable Development:

تعني فكرة الاستدامة بوجه عام الإبقاء على عملية التغير في بيئة توازنية يتم فيها استغلال الموارد، وتنفيذ الاستثمارات، وتوجيه تنمية التكنولوجيا، والتغير المؤسسي والتشريعي كلها معًا في منظومة متجانسة؛ بما يدفع بالإمكانيات الحالية والمستقبلية لتلبية احتياجات وتطلعات الإنسانية على مر الزمن. وهكذا ظهرت فكرة التنمية المستدامة باعتبار أنها هدف للإنسانية من أجل تحقيق نظام اجتماعي اقتصادي بيئي متوازن(الرفاعي، فائقة وسليم، حسن، ٢٠١٩: ٣٩).

يعبر مفهوم التنمية المستدامة في أبسط معانيه عن:" الفكرة التي تقول بضرورة أن يكون المستقبل مكانًا أفضل وأوفر قدرة وعافية من الحاضر والماضي"(بلويت، جون،٢٠٢٠: ٢٦).

ويرى جيدنز أن التنمية المستدامة: "توجه فكري مؤداه: أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يمضي قدمًا إلا بالقدر الذي يجري فيه إعادة استخدام الموارد الطبيعية بدلًا من إنضابها، والحفاظ على التنوع الحيوي، وحماية الهواء النقي والماء والأرض"(جيدنز، أنتوني، ٢٠٠٥: ٧٤٥).

وقد تبنّت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به "تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبنّاه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي"(رؤية مصر ٢٠٣٠، ٢٠١٦).
https://www.cabinet.gov.eg/StaticContent/Vision2030

وتعرف التنمية المستدامة بأنها: عملية مستمرة من التطوير الهادف للارتقاء بالحياة الإنسانية بصورة عادلة ومتوازنة. وتقوم الاستدامة على فكرة العدل عبر نوعين من التوازن؛ الأول: أفقي (النمو الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي والإنساني، والاستقرار البيئي)؛ والثاني: توازن رأسي (بين حاجات الجيل الحالي، والأجيال التالية في المستقبل) (المصري، سعيد، ٢٠١٩: ١١).

وتعرف التنمية المستدامة إجرائيًّا في هذه الدراسة بأنها: "مجموع أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي يقوم بها الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية، وتتم في إطار من المشاركة مع الجهات الحكومية، وغير الحكومية، بهدف تحسين نوعية حياة الأفراد في المجتمع المصري".

٢- المدخل النظري للدراسة:

تستعرض الباحثة الإسهامات النظرية لبعض المنظرين في مجاليْ: المجتمع المدني، والتنمية المستدامة، ولا شك أنه يصعب استعراض جميع الإسهامات النظرية

في هذين المجالين، حيث تعرض بعض الإسهامات وفق ما يسمح به المجال، ثم تحاول الباحثة صياغة عدة قضايا نظرية يمكن الاستناد إليها في تحليل وتفسير نتائج الدراسة.

أ) الإسهامات النظرية في مجال المجتمع المدني:

ترجع جذور الاهتمام بالمجتمع المدني إلى الفكر الفلسفي لدى بعض فلاسفة الغرب، حيث دار الجدل في الفكر السياسي القديم والحديث حول عناصر ثلاثة (المواطن، والمجتمع، والسلطة). وفي إطار محاولة التوفيق بين هذه العناصر الثلاثة – في النظريات الكلاسيكية المختلفة – وفي الغالب كان يتم – تاريخيًا – تغليب أحد هذه العناصر على العناصر الأخرى. فالدولة على سبيل المثال؛ لدى هيجل فوق المجتمع والفرد، بينما النظريات والرؤى الليبرالية ترفع حقوق الفرد والحريات، في حين تغلب الماركسية صالح المجتمع ككل. وهكذا تستمر محاولات التوفيق حتى يومنا هذا؛ حيث أصبح طرح الصالح العام، والقيم الثقافية، والبيئة الأخلاقية المدعمة للمجتمع المدني، كلها محاولات تعلي من الوسيط – وهو المجتمع المدني كطرف ثالث– بين المواطن الفرد، والسلطة(قنديل، أماني والسعيدي، فتحية، ٢٠٠٨: ٤٥).

وقد دخلت فكرة المجتمع المدني الفلسفة السياسية لتعبر عن وجود علاقة بين الدولة والمجتمع بما يشبه العقد. وقد بدأت فلسفة العقد الاجتماعي في مراحلها الأولى مع "هوبز"؛ وذلك لتبرير الملكية المطلقة للدولة، لتنتهي مع لوك وروسو، باعتبار الملكية المطلقة، نقيضً لجوهر العقد الاجتماعي (قنديل، أماني والسعيدي، فتحية، ٢٠٠٨: ٤٧).

انتقد هيجل فلاسفة العقد الاجتماعي، وطرح الاحتياجات المتجددة، والرغبات اللامادية التي تميز الإنسان، بما يظهر المجتمع المدني على أنه "مجتمع الحاجة"،

يتحرك فيه الأفراد لقضاء حاجاتهم بكل حرية، وهو يتوسط الأسرة والدولة، ويقوم المجتمع المدني لدى هيجل، بوظيفة "الوساطة بين الفرد والجماعة". فأساس المجتمع المدني هو: عدم قدرة أي فرد على الاكتفاء بذاته، لذلك يتفاعل مع الآخرين لكي ينشئ علاقات الاعتماد المتبادل، وفي هذه الحالة يتلازم المجتمع المدني مع الدولة (قنديل، أماني والسعيدي، فتحية، ٢٠٠٨: ٤٩).

ويأتي ماركس لينتقد هذه الرؤية لهيجل، ويضفى بعدًا جديدًا في التحليل الفلسفي متمثلًا في تأثير العامل الاقتصادي في التطور التاريخي. فالعوامل الاقتصادية، وليست الاجتماعية والسياسية التي أكد عليها هيجل، هي العوامل الحاسمة في التطور التاريخي للبشر، ولا يعدُّ المجتمع المدني استثناء لهذه القاعدة (Sabine, G. & Thorson, T., 1973 : 681-682).

ثم ينتقد جرامشي رؤية ماركس مشيرًا إلى أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي؛ بل ساحة للتنافس الأيديولوجي، منطلقًا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية (شكر، عبد الغفار، ٢٠٠٦). وقد قدم جرامشي المجتمع المدني كبنية فوقية على عكس ما رأى ماركس أنه يقوم على البنية التحتية، وأشار إلى أنه إذا كان المجتمع السياسي حيزًا للسيطرة بواسطة سلطة الدولة؛ فإن المجتمع المدني فضاء للهيمنة الثقافية الأيديولوجية.

فالمجتمع المدني لدى جرامشي هو هذا التركيب المعقد والمتشابك، والمتسع الذي يلتقي فيه نسيج متداخل من التنظيمات الأيديولوجية. وهو بمؤسساته ليس منفصلًا عما سمي بالمجتمع السياسي؛ وإنما هو في علاقة جدلية معه، على هذا الأساس؛ يتحدد المجتمع المدني بثنائية العلاقة بين الدولة والمجتمع، الدولة بوصفها أداة سيطرة

واحتواء، والمجتمع بما يحويه من إرادة في التحرر، والاختلاف، والتعدد، والاستقلال (قنديل، أماني والسعيدي، فتحية، ٢٠٠٨: ٤٩).

فالدولة حسب جرامشي هي المجتمع السياسي(سلطة الدولة) بالإضافة إلى المجتمع المدني الذي يشمل المؤسسات الإعلامية، والتربوية والاقتصادية للدولة البورجوازية الحديثة في المراكز والأطراف الرأسمالية (جرامشي، أنطونيو، ١٩٧٠: ١٣٥).

ومن أجل التوفيق ما بين الدولة والمجتمع المدني خرج جرامشي بمصطلح المنظومة السياسية في المجتمع، وهي منظومة تنصهر فيها وفق آلية براغماتية كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني، فمن ناحية تعمل الدولة على تعزيز مشروعيتها من خلال كسب رضا وود المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى تعمل منظمات المجتمع المدني على تنفيذ أهدافها بشكل مستقل نسبيًا عن الدولة (أبو حلاوة ، ١٩٩٨: ٧٩).

أما جذور الاهتمام بالمجتمع المدني في الفكر الاجتماعي فقد بدأت عند دوركايم. الذي قدم تصورًا متقدمًا في عصره لدور تنظيمات المجتمع المدني؛ وهو الدور الذي يمكن أن تؤديه سواء بالنسبة للبشر أو الدول أو المجتمع الطبيعي (ليلة، علي ، ٢٠٠٥: ٥٦). وقد نظر دوركايم إلى الدولة باعتبارها المسؤولة عن التفكير واتخاذ القرار؛ فهي فوق كل الفئات والتجمعات والتكتلات الحرفية الاقتصادية والثقافية. من هذا المنطلق تمارس الدولة وصايتها على المجتمع المدني وتتحكم فيه؛ بحكم مركزية السلطة التي تتمتع بها، والتي فرضها تقسيم العمل المتزايد، الذي سمح للدولة بالانفلات من كل التقييدات، ومكنها من الهيمنة على مجمل المجتمع، مع استيعابها للطبقة الاجتماعية المسيطرة (السعيدي، فتحية ، ٢٠٠٨: ٥١).

وفي هذا الصدد يؤكد ماكس فيبر أن تمركز السلطة لدى الدولة قد تدعم بفعل قوة وسائل الإدارة، مشيرًا إلى أن تطور الأشكال الحديثة للتجمع في كل الميادين(الدولة، الكنيسة، الأحزاب، الجيش، المنشأة الاقتصادية، تجمع المصلحة، الجمعيات،

المؤسسات...) يتطور ببساطة مع الإدارة الديوانية "البيروقراطية" وتقدمها الدائم(السعيدي، فتحية ، ٢٠٠٨: ٥١).

بناءً على ما سبق؛ تكمن القضية الأساسية في التناول النظري للمجتمع المدني في توضيح العلاقة بين الدولة، والمواطن، والمجتمع. والتي يمكن التعبير عنها فيما ذكرته السعيدي بقولها:

المجتمع المدني عبارة عن نسق قيمي يشكل أيديولوجية معينة، تتوافق حينًا مع أيديولوجيا الدولة التي تجد تحققًا لها في هذه المؤسسات التي تدعمها حينًا، ثم تتناقض معها حينًا آخر، بحيث تمارس وظيفة الرقيب على مختلف أنشطتها. فالمجتمع المدني بمختلف مؤسساته يمثل الوسيط بين الدولة من ناحية، والمواطنين من ناحية أخرى، فهو في علاقة دائمة مع الدولة تتراوح بين الشد والجذب، وفي علاقة دائمة مع المواطنين تتراوح بين الأخذ والعطاء(السعيدي،فتحية، ٢٠٠٨: ٥٢).

ومن هذا المنطلق ستكون العلاقة بين تلك الأطراف الثلاثة :(الحكومة، والمواطن، والمجتمع) موضع اعتبار في الدراسة الحالية من خلال الاهتمام بتوضيح المشاركة والتعاون بين الاتحاد وبعض المؤسسات الحكومية؛ في تنفيذ العديد من الأنشطة والخدمات التي يقدمها الاتحاد للمواطنين، في سياق المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

يعدد كلاري وسنيدر (Clary, E. & Snyder, M., 1999: 157) وظائف منظمات المجتمع المدني فيما يلي:

- وظيفة قيمية Values function: وتتعلق بالفرص التي يتيحها التطوع للمتطوعين للتعبير عن القيم المرتبطة بالاهتمامات الإنسانية والغيرية.

- وظيفة الفهم Understanding function: وتتعلق بالفرصة التي يسمح فيها التطوع للمتطوعين في اكتساب وتعلم خبرات جديدة، وكذلك فرصة ممارسة الخبرات والمهارات والقدرات.
- وظيفة وقائية Protective function: وتتعلق بما وصفه كاتز بأنه وظيفة حماية الذات، أو الاستخراج Externalization عند سميث وزملائه.
- وظيفة تعزيزية Enhancement function: وترتبط بعلاقة الذات بآثار التطوع السلبية والإيجابية.
- وظيفة اجتماعية Social function: وتعكس، من خلال التطوع، الدوافع للاهتمام بإقامة علاقات مع الآخرين، فالتطوع ربما يتيح الفرص للالتقاء مع الأصدقاء، أو للارتباط بنشاط يراه آخرون مهمون على أنه نشاط مفضل.
- وظيفة مهنية Career function: وتتعلق بالفوائد المرتبطة بالمسار المهني والمتحصلة من المشاركة في العمل التطوعي.

ب) الإسهامات النظرية في مجال التنمية المستدامة:

حدد العلماء أبعاد التنمية المستدامة في أبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة تتمثل في: البعد الاجتماعي ، والبعد الاقتصادي ، والبعد البيئي؛ مؤكدين على ضرورة التركيز عليها جميعها بنفس القدر وبنفس الدرجة من الأهمية. وفيما يلي عرض لتلك الأبعاد:

- **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي؛ من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين إليها. مع مراعاة: المساواة في التوزيع، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات.
- **البعد الاقتصادي:** يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار

وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. وطبقًا للبعد الاقتصادي، تعمل التنمية المستديمة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، بوصف البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية الطبيعية، وكذا النباتية (أبو زنط ، ماجدة وغنيم، عثمان،٢٠٠٧ :٣٩- ٤٠).

- **البعد البيئي:** تمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم، والتنبؤ بما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية، وذلك بهدف الاحتياط والوقاية. ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في: (النظم الإيكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف، الاحتراز البيئي) (أبو زنط ، ماجدة وغنيم، عثمان،٢٠٠٧ :٢٥).

ويشير (Korten, D., 1986) إلى العلاقة بين المنظمات التطوعية وعمليات التنمية من خلال طرح ثلاث مراحل للنمو، تشمل ما يلي:

المرحلة الأولى: ظهر فيها الجيل الأول من هذه المنظمات الذي اعتمد على فكرة تقديم مساعدات للفقراء.

المرحلة الثانية: ظهر فيها جيل من المنظمات التي تهدف إلى اعتماد الشرائح الفقيرة على نفسها من خلال إكسابها مهارات جديدة، من خلال التأهيل، والتدريب، بالإضافة إلى توفير فرص عمل.

المرحلة الثالثة: وقد أفرزت منظمات تعمل على التأثير على مخرجات السياسة العامة، وتطرح نماذج للعمل التنموي قادرة على التأثير فى البيئة الاجتماعية والثقافية.

وتحاول الباحثة صياغة عدة **قضايا نظرية** يمكن الاستناد إليها في تحليل وتفسير نتائج الدراسة على النحو التالي:

١- منظمات المجتمع المدني هي بنية فوقية، أي ترتبط بالثقافة والأيديولوجيا.

٢- منظمات المجتمع المدني في علاقة دائمة مع الدولة، ومع المواطنين.

٣- تساعد منظمات المجتمع المدني الشرائح الفقيرة في الاعتماد على نفسها من خلال إكسابها مهارات جديدة من خلال (التأهيل، والتدريب) إلى جانب توفير فرص عمل.

٤- تنصهر الدولة والمجتمع المدني معًا؛ حيث تعمل الدولة على تعزيز مشروعيتها من خلال كسب رضا وود المجتمع المدني، وفي المقابل تعمل منظمات المجتمع المدني على تنفيذ أهدافها بشكل مستقل نسبيًّا عن الدولة.

٥- يقوم المجتمع المدني بعدد من الوظائف تشمل: الوظيفة القيمية، ووظيفة الفهم، ووظيفة اجتماعية، ووظيفة مهنية، ووظيفة وقائية.

٦- تشمل التنمية المستدامة أبعادً ثلاثة مترابطة فيما بينها: (اجتماعية، واقتصادية، وبيئية).

٧- تراعي التنمية المستدامة العدالة بين حقوق الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

٨- لا تقتصر التنمية المستدامة على الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية؛ بل تمتد لتشمل تنمية الموارد البشرية.

سادسًا- التراث البحثي:

يزخر التراث البحثي بعشرات الدراسات ذات الصلة بموضوع منظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة، التي لا يتسع المجال لعرضها جميعًا وتفصيليًّا؛ لذلك سوف نقتصر على عرض القضايا التي أثارتها نماذج من تلك الدراسات، وكيف تناولتها بشكل عام، مع مراعاة الترتيب الزمني التنازلي لتلك الدراسات. وذلك على النحو التالي:

ناقشت دراسة **مسيل ، محمود(٢٠٢٣)** قضية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني المصري في التنمية المستدامة، وعرضت الدراسة لنماذج من أدوار مؤسسات

المجتمع المدني في التنمية المستدامة في عدة دول شملت كل من: رواندا، ماليزيا، إيطاليا. مع تحليل هذه الخبرات في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، كما عرضت الجهود المصرية في هذا المجال سواء على المستوى القومي أو على مستوى قطاعات جغرافية معينة. كما عرضت الدراسة مجموعة من الإجراءات التي يمكن من خلالها تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني المصري في تحقيق التنمية المستدامة. تمثل أهمها في: تعديل التشريعات، إجراءات تنظيمية وإدارية، الممارسة الديمقراطية، الاتفاق مع الجهات الممولة لتوفير التمويل المناسب.

انطلاقًا من رؤية مصر ٢٠٢٠-٢٠٣٠ في الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة، والقضاء على الفقر؛ تناولت دراسة **الشناوي، محمد (٢٠٢٢)** دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. مشيرة إلى ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في حل مشكلة الفقر من خلال التمويل الذاتي، والمشاركة في التخطيط ووضع الحلول، وأهمية تعديل المنظور المتداول عن تلك المنظمات من كونها منظمات إغاثة ورعاية إلى إبراز دورها التنموي.

ناقشت دراسة **(Biermann, F., et al., 2022)** قضية صعوبة تقييم التأثير السياسي لأهداف التنمية المستدامة -كما حددتها الأمم المتحدة بوصفها الإطار المعياري المركزي للتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم- عبر البلدان وعلى مستوى العالم، حيث تظل فعالية الحكم من خلال مثل هذه الأهداف العالمية الواسعة غير مؤكدة. ومن خلال تحليل أكثر من ٣٠٠٠ دراسة علمية حول أهداف التنمية المستدامة نُشرت بين عاميْ ٢٠١٦-٢٠٢١. تبين أن الأهداف كان لها بعض التأثير السياسي على المؤسسات والسياسات، من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة العالمية.

وكان هذا التأثير خطابيًّا إلى حدٍّ كبير، الأمر الذي أثر على الطريقة التي تفهم بها الجهات الفاعلة التنمية المستدامة وتتواصل بشأنها.

ويظل التأثير المعياري والمؤسسي العميق، بدءًا من الإجراءات التشريعية وحتى تغيير تخصيص الموارد، نادرًا. حيث تشير الأدلة العلمية إلى تأثير سياسي تحويلي محدود فقط لأهداف التنمية المستدامة حتى الآن.

اهتمت دراسة **أحمد، تامر (٢٠٢١)** بالتعرف على آراء واتجاهات سكان مدينة الإسكندرية حول إسهام أنشطة منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، وركزت على قضية المشكلات التي تواجه تلك المؤسسات، وموقف الدولة منها. وأكدت الدراسة أن المؤسسات الأكثر فعالية في مجال الحفاظ على البيئة كانت الجمعيات الخيرية ثم النوادي ثم النقابات العمالية وأخيرًا الأحزاب السياسية. وكانت أهم الأنشطة في مجال حماية البيئة هي: توعية المواطنين بالحفاظ على البيئة، والمساهمة في نظافة الشوارع، وتقديم خطط لعلاج مشكلات البيئة. وكانت أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع المدني هي نقص القيادات الواعية، ويليها عدم الالتزام بالقوانين، ويليها الصراعات الداخلية. وقد اقتصر دور الدولة في مواجهة تلك المشكلات في: تنسيق العمل مع المؤسسات، وتشديد العقاب على المؤسسات المخالفة للقانون، وتشديد الرقابة.

كانت قضية تأثير القيود التنظيمية على عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية المستدامة "أعمال الدعوة"، في أثيوبيا، وكيفية استجابة تلك المنظمات لهذه القيود، هي محور دراسة **(Broeckhoven.N., et al., 2021)** التي بينت التأثير السلبي للقوانين التقييدية على العديد من منظمات المجتمع المدني التي اضطرت إلى إغلاق أبوابها، أو تقييد نشاطها وقدرتها التشغيلية على تقديم الخدمات فقط؛ بينما استمر بعض منها في القيام بأعمال الدعوة "المناصرة"، متنكرين

في زي تقديم الخدمات. وحتى بعد أن أعاد الإصلاح التنظيمي فتح المجال السياسي إلى حدٍّ ما عام ٢٠١٩. والسماح بدور أكبر للتنظيم الذاتي في قطاع المجتمع المدني؛ لا يزال القطاع في حاجة إلى الدعم الدولي والتمويل المستمر والموثوق.

اهتمت دراسة (**Telesford,N., 2020**) بقضية تمكين منظمات المجتمع المدني من خلال التعليم والتدريب من أجل التنمية المستدامة –خاصة في البلدان الأقل نموًّا– على المهارات والمعرفة والقدرات والمواقف (SKA) الأساسية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام ٢٠٣٠ في المجتمعات التي يخدمونها. وذلك من خلال دراسة حالة لبرنامج بعنوان: ممارسات التنمية المجتمعية المستدامة للمجتمع المدني ومنظماته. وهو برنامج متعدد التخصصات يستهدف القاعدة الشعبية، والشباب، والمجتمع المدني، ويرتكز على التخصصات الأكاديمية: العلوم الاجتماعية، والعلوم الطبيعية، والتكنولوجيا والإدارة؛ وعلى ركائز التنمية المستدامة: الناس والكوكب والرخاء.

رصدت دراسة **علي، حمدي (٢٠٢٠)** إسهام المجتمع المدني في التنمية البشرية المستدامة في محافظة سوهاج، والمعوقات التي تواجهه في أدائه لوظائفه وكيفية تجاوزها، وتوصلت إلى أن منظمات المجتمع المدني أسهمت في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في جميع أبعادها بدرجة كبيرة. وأن هناك عدة معوقات تواجه المجتمع المدني؛ منها: ضعف تناول وسائل الإعلام لمفاهيم التنمية البشرية المستدامة، وقلة وضعف التدريب والتأهيل والكوادر العاملة في العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني. وأشارت إلى بعض الآليات التي قد تؤدي إلى تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية المستدامة؛ منها: وجود شراكة بين مختلف القطاعات العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني مبنية على قيم الاحترام والفهم والثقة المتبادلة فيما بينهم.

وكانت قضية الربط بين ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (A/73/279)، هي القضية المحورية في تقرير (Human Rights Council ,2019) ، الذي قدم عدة توصيات عملية ضرورية لمشاركة المجتمع المدني في تنفيذ جدول أعمال 2030؛ نذكر منها: ١- تسهم ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات في تعزيز نظام شامل وفعال للضوابط والتوازنات المتأصل في الديمقراطيات. ٢- يشكل ضمان التمتع بهذه الحقوق شرطًا مسبقًا للمشاركة النشطة للأفراد والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في صنع القرار على جميع مستويات الحكومة. ٣- إقامة شراكات مع مجموعة واسعة من قطاعات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى التي لا تشارك عادة في التنمية أو حقوق الإنسان أو لا تحظى بأهمية أو قدرات كافية؛ مثل: الحكومات المحلية، والسلطات البلدية؛ تثري عمليات التنمية وتعزز الشمولية التي تعدُّ بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اهتمت دراسة (**Espey, J., 2018**) بقضية الشراكة بين المجتمع المدني -كما هو معترف به في خطة ٢٠٣٠- والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي... والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. كما أشارت إلى قضية عدم تجانس منظمات المجتمع المدني، وما ينتج عن عدم التجانس من مميزات؛ مثل: تنوع الخدمات والوظائف التي تؤديها، وما ينتج عنها أيضًا من عيوب؛ مثل: عدم وجود تعريف دقيق يجمع كل تلك الأنواع غير المتجانسة.

كما أشارت الدراسة إلى السمات المشتركة لهذه المنظمات، وهي منحهم قيمة خاصة لكونهم مستقلين عن الحكومة أو مصالح قوية للقطاع الخاص (بالنسبة للجزء الأكبر منها). بالإضافة إلى أن لديهم هياكل تسمح بالاستجابة السريعة للأزمات أو المخاوف المحلية من خلال وجود اتصالات شعبية قوية، وميزانيات مع عدد قليل من شروط

الإنفاق، وصوت عام قوي للضغط. إلا أن هذه المزايا النسبية ليست موجودة في كل مكان، وهي تنطبق على أنواع مختلفة من منظمات المجتمع المدني، حسب ترتيب هياكلها الإدارية والتنظيمية.

وتناولت دراسة **عبد الغني ، أحمد (٢٠١٨)** قضية نجاح أصحاب المصالح في السياق التنموي، في إيجاد الفضاء الشبكي المستقل – أي التكامل في المنتجات والطموحات والتطلعات بينهم– وفي الإنابة عن المجتمع المحلي لبلوغ عمق أهداف ومبادئ ومكونات التنمية المستدامة. وذلك من خلال دراسة الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة في قرية مصرية تميزت بارتفاع المستوى التعليمي (رأس المال البشري)،

وكشفت النتائج عن مهارة أصحاب المصالح –لا كجماعات ضغط– بفضل أرصدتها المعرفية عن حركة واحتياجات الحياة، بتوجيه الناس مباشرة إلى الموارد التي لا تدمر البيئة. وعن التوافق بين أصحاب المصالح على الوصفات أو الروافد القيمية التي يمكن تعميمها محليًّا وقوميًّا؛ مثل: التطوع، والمبادأة، والمعاملة بالمثل، والإنصاف، في بلوغ مهام التنمية المستدامة بعيدًا عن العمل لفئة ما، أو أجندة فكرية أو سياسية ما.

ركزت دراسة **سهام، ساري (٢٠١٧)** على دور أحد قطاعات مؤسسات المجتمع المدني، القطاع التكافلي (خاصة مؤسسات الزكاة والأوقاف) في التنمية المستدامة في ثلاث دول(الجزائر، وماليزيا والكويت)، والصعوبات التي تواجهه. وأكدت الدراسة أن على الرغم من امتلاك الجزائر لثروة وقفية هائلة، إلا أن حجم إسهامها في التنمية المستدامة قليل؛ بسبب اتساع المساحة، وتخلف الإجراءات الإدارية والمالية، وعدم توافر الاستقلالية الكاملة التي تحقق فعالية المشاريع الوقفية.

بينما ساعد استغلال واستثمار الأملاك الوقفية في ماليزيا على تفعيل دورها في عملية التنمية، غير أنها تعاني من بعض المشكلات الإدارية والمالية والقانونية التي

حالت دون وصولها للمستوى المطلوب. أما فيما يخص بيت الزكاة الكويتي فقد قام بالعديد من الأنشطة التي أسهمت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وساعد على ذلك كثرة الموارد الزكوية في الكويت مع صغر مساحتها، وقلة عدد سكانها، ومع ذلك يواجه بيت الزكاة الكويتي بعض التحديات والصعوبات الناتجة عن عدم التنسيق مع الأمانة العامة للأوقاف.

ناقشت دراسة **(Smith, J., et al., 2016)** دور المجتمع المدني في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الصحة الجيدة والرفاه)، مشيرة إلى أن تحقيق هذا الهدف سوف يتطلب التعامل مع الصحة العالمية بشكل مختلف. ومن بين أمور أخرى، سوف تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى الاعتراف بها ودعمها كشركاء حيويين في تحقيق التحولات الضرورية. وأكدت الدراسة أن المجتمع المدني القوي قادر على تلبية ثماني وظائف صحية عالمية أساسية؛ تشمل: إنتاج حجج أخلاقية مقنعة للعمل، وبناء تحالفات تتجاوز قطاع الصحة، وإدخال بدائل سياسية جديدة، وتعزيز شرعية المبادرات والمؤسسات الصحية العالمية، وتعزيز أنظمة الصحة، وتعزيز أنظمة المساءلة، وتخفيف المحددات التجارية للصحة وضمان الحقوق.

ناقشت دراسة **الجاك، أحمد وعثمان، منال (٢٠١٥)** دور منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الطوعية، والدولة في تحقيق التنمية المستدامة خاصة في مجال البيئة؛ حيث تم رصد بعض المشاريع التي نفذتها كل من جمعية البيئيين، والجمعية السودانية لحماية البيئة كحالة للدراسة، كما تم استعراض بعض المشاريع التي نفذها المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية كنماذج لإسهامات الدولة في هذا المجال.

تناولت دراسة **كاظم، ثائر (٢٠١٤)** دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة للمجتمع المحلي العراقي، من وجهة نظر المستفيدين، ومن وجهة نظر

العاملين في المنظمة، والمعوقات التي تواجه تلك المنظمات في عملها، ومقترحات التطوير، وركزت الدراسة على العلاقة بين المنظمة والدولة. وأشارت الدراسة إلى تعدد أدوار منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، ووجود العديد من المعوقات التي تواجه تلك المنظمات، وهو ما يؤثر سلبًا على أدوارها في تنمية المجتمع.

ناقشت دراسة **المعلولي، ريمون وياسين، أحلام (٢٠١١)** قضية أهمية التربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور المنظمات غير الحكومية في تحقيقها، كونها عنصرًا فاعلًا في دفع جهود عملية التنمية الشاملة. وأكدت الدراسة أن برامج المنظمات السورية غير الحكومية تحقق بعض الحاجات التربوية للمستفيدين؛ في مجالات: التوعية، والتعليم، والتدريب، والتأهيل.

سابعًا- الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- المنهج وأدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على **المنهج الكمي:** ويتمثل في منهج المسح الاجتماعي بالعينة، باستخدام صحيفة الاستبانة، للتعرف على صور الاستفادة من الأنشطة والخدمات وبرامج التنمية التي يقدمها الاتحاد في المجالات الأساسية للتنمية المستدامة: الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي. حيث تم اختيار مجاليْ: التعليم، والصحة من المجال الاجتماعي، ومجاليْ: التدريب والتأهيل لسوق العمل، وما يرتبط به من توفير فرص عمل/ مشروع خاص، والنشاط الزراعي والإنتاج الزراعي والحيواني من المجال الاقتصادي، والتنمية البيئية بمجالاتها الفرعية؛ للتعرف على صور الاستفادة من تلك المجالات لدى عينة الدراسة كمؤشرات كمية.

وتمت الاستعانة أيضًا **بالمنهج الكيفي:** من خلال **دراسة الحالة:** للاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية، بالاعتماد على **دليل لدراسة الحالة** تضمن عددًا من

العناصر الخاصة بكل من: (تعريف الاتحاد، النشأة، الرؤية والرسالة، الهيكل التنظيمي، النطاق الجغرافي، الأهداف، العضوية وعدد الأعضاء، فئات المستفيدين، مصادر التمويل، المجالات التي يعمل بها الاتحاد، المشاركة والتعاون مع الجهات الحكومية، المشاركة مع الجهات غير الحكومية، الأنشطة والخدمات التي قدمها الاتحاد في مجال التنمية المستدامة).

كما تم الاعتماد على **المقابلة:** مع رئيس الاتحاد وبعض المسؤولين من مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك اعتمدت الدراسة على بعض **الوثائق والسجلات** الخاصة بنشأة الاتحاد، والرؤية والرسالة، والأهداف، والأنشطة والخدمات التي يقدمها الاتحاد، وكشوف المستفيدين، والاتفاقيات والبروتوكولات بين الاتحاد وبعض الجهات الحكومية، وغير الحكومية.

٢- عينة الدراسة: تتمثل في عدد (٣٠٠) مبحوث من المستفيدين من خدمات وأنشطة الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية تم اختيارهم بطريقة عشوائية منتظمة من كشوف المستفيدين من أنشطة وخدمات التنمية المستدامة. وبعد التطبيق تم استبعاد بعض الاستبيانات غير المكتملة وأصبح العدد (٢٧٦) مبحوثًا.

٣- صدق صحيفة الاستبانة وثباتها:

أ) صدق الاستبانة: للتأكد من صلاحية الاستبانة ومدى ملاءمتها لأغراض البحث، تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة المنهجية والعلمية فى ميدان علم الاجتماع، وتم تعديل الاستبانة بناءً على ملاحظات المحكمين، من حيث شكل الاستبانة ومنطقية الأسئلة صياغة وأسلوبًا. وأبرزت عملية التحكيم وجود اتفاق على الأسئلة بنسبة (٨٦%) ، وهو ما يؤكد على صلاحية صحيفة الاستبانة للتطبيق.

ب) الثبات: تم اختبار الثبات باستخدام طريقة إعادة التطبيق من خلال تطبيق صحيفة الاستبانة مرتين على عشرين مفردة بفاصل زمني أسبوعين بين المرتين، وتم حساب معامل الثبات. واتضح أن قيم معاملات الثبات مرتفعة ٠.٨١ وهي قيمة مرتفعة، لذا يمكن الوثوق بها، ولذلك تم الاعتماد على تلك الأداة .

٤- مجالات الدراسة: تتحدد مجالات الدراسة فيما يلي:

أ- **المجال المكاني:** ويتمثل في اتحاد القبائل المصرية والعربية في جمهورية مصر العربية.

ب- المجال البشري: يتم اختيار عينة من المستفيدين من الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية في عددٍ من المحافظات تضم: القاهرة، والمنوفية، وقنا، ودمياط، وسيناء.

ج- المجال الزمني: تمت الدراسة الميدانية في الفترة من أول مارس ٢٠٢٣ وحتى نهاية مايو ٢٠٢٣.

٥- التحليل الإحصائي للبيانات:

تم التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم الاستعانة ببعض المعالجات الإحصائية؛ منها:

١- التكرارات والنسب المئوية لتوضيح مواصفات عينة الدراسة.

٢- معامل ارتباط بيرسون لاختبار الثبات لمقياس الدراسة.

٣- اختبار ت (T. test) لحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية.

ثامنًا- إسهامات الاتحاد في التنمية المستدامة:

كشفت دراسة الحالة عن العديد من الإسهامات التي يقدمها الاتحاد في المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع العديد من الجهات الحكومية، وبعض

الجهات غير الحكومية، ويمكن توضيح ذلك في السطور التالية من خلال عرض تلك المشاركات وأوجه التعاون ، ثم عرض إسهامات الاتحاد، على النحو التالي:

١- المشاركة بين الاتحاد والجهات الحكومية في مجال التنمية المستدامة:

قام الاتحاد بعقد وتنفيذ العديد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون مع العديد من الجهات الحكومية في مجالات: الصحة، والتعليم، ومحو الأمية، والتدريب، وتوفير فرص العمل، وإنشاء المشروعات متناهية الصغر، ورفع الوعي والتثقيف، والتسويق، وإنشاء نوادي الفروسية، ونوادي الهجن. ويمكن عرض تلك الجهات ومجال مشاركتها مع الاتحاد في مجال التنمية المستدامة فيما يلي:

شركة المياه والصرف الصحي بقنا: تم استلام (٣٥٠) فدانًا من الشركة لزراعتهم، وتم توزيعهم على عددٍ من الشباب بمحافظة قنا، وتم زراعتهم.

محافظة أسوان: تم استلام (٢٤٠) فدانًا من المحافظة في(كركر)، وذلك لإقامة نادٍ للفروسية، ونادٍ للهجن (تحت التنفيذ).

محافظة السويس: تم تخصيص مساحة (٢٥٠) فدانًا من المحافظة لإقامة نادٍ للهجن (تحت التنفيذ).

محافظة دمياط: وفرت المحافظة مساحات من الأرض الفضاء –مقابل إيجار شهري– لإقامة معارض المواد الغذائية منخفضة الأسعار في برنامج الاتحاد "محاربة الغلاء".

محافظة الدقهلية: وفرت المحافظة مساحات من الأرض الفضاء –مقابل إيجار شهري– لإقامة معارض المواد الغذائية منخفضة الأسعار في برنامج الاتحاد "محاربة الغلاء".

وزارة الزراعة: قام مركز بحوث الصحراء بتدريب السيدات بالمحافظات الحدودية (شمال وجنوب سيناء، ومطروح، والبحر الأحمر، وأسوان، والوادي الجديد) على

بعض الحرف اليدوية، والصناعات المنزلية البسيطة. كما قام المركز من خلال البعثة الألمانية للتنمية بتسليم وسائل ري حديثة لدعم المزارعين بمحافظة المنيا.

محافظة البحر الأحمر: بالتنسيق بين الاتحاد، والمحافظة، ووزارة الزراعة تم فتح (١٥) منفذًا لبيع منتجات وزارة الزراعة بالغردقة. ويعمل بتلك المنافذ (٣٠) شابًّا.

وزارة الشباب والرياضة: تدريب وتعليم الشباب من الجنسين(أقل من ٢٤ عامًا) في محافظات: القاهرة، والجيزة، والمنوفية، ودمياط، حول: التحول الرقمي، والإدارة الحديثة، والنظم الإدارية، وريادة الأعمال.

وزارة العمل: تدريب مهني للشباب المتسرب من التعليم في محافظات: قنا، والأقصر، وسوهاج، وأسيوط؛ على أعمال: الكهرباء، والسباكة، والكريتال. وأيضًا تدريب الشباب من الذكور على مهارات استخدام الحاسوب، وجميع أعمال الصيانة المنزلية، وتدريب الفتيات في محافظة السويس على تفصيل الزي المدرسي. ومن خلال التعاون بين وزارة العمل والاتحاد ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تم فتح (فصل دراسي) "التعليم المزدوج"، داخل مصنع الحديد بمحافظة قنا، لتدريب وتعليم الطلاب الحاصلين على الشهادة الإعدادية للحصول على شهادة فنية، وتوفير فرص عمل لهم بالمصنع.

وزارة الصحة: تضمن التعاون بين الاتحاد ووزارة الصحة عدة مستويات، أو مجالات؛ في مجال التوعية والتثقيف تم عقد ندوات عديدة عن خطورة الأمراض المزمنة، وطرق الوقاية منها، والصحة العامة، وصحة المراهقين، ومخاطر الإدمان في محافظتيْ القاهرة والجيزة.

وفي مجال التدريب ورفع المهارات: تم تنفيذ عدة ورش عمل لرفع الوعي الصحي لدى الأطباء والتمريض حديثي التخرج عن مكون "صحتك حياتك" والخاص بأسلوب الحياة الصحي، ومواجهة المشكلات الناتجة عن سوء التغذية، وذلك بمستشفى أم

المصريين بمحافظة الجيزة، ومستشفى المعادي بمحافظة القاهرة. وفي مجال الرعاية الصحية: تم علاج عدد من حالات الإدمان بمستشفى المطار بالقاهرة. كما تم تنظيم قوافل طبية شاملة، وأخرى متخصصة للكشف وتقديم العلاج المجاني للعديد من الأفراد في معظم المحافظات.

وزارة الصناعة: قام صندوق المشروعات الصغيرة، والمشروعات متناهية الصغر بتدريب الشباب أصحاب الورش الصغيرة بمحافظة المنوفية على أسلوب الإدارة الحديث، وكيفية التوسع فى المشروع وزيادة الإنتاج، مع تقديم الدعم المادي لهؤلاء الشباب من صندوق المشروعات.

وزارة البيئة: تم تنفيذ ندوات تثقيفية حول الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، وعقد عدة دورات تدريبية للمزارعين، ومربي الماشية، والدواجن، والنحل؛ في محافظتيْ البحيرة، والمنيا؛ بالاستعانة بمدربين من وزارة البيئة، وأساتذة الطب البيطري، والزراعة لتدريبهم على آليات التغلب على تلك الآثار.

وزارة التضامن الاجتماعي: قام الاتحاد بإعداد كشوف "بحث اجتماعي" لبعض الأسر من محدودي الدخل لتقديمها لوزارة التضامن الاجتماعي، لمساعدة تلك الأسر في دفع مصروفات الدراسة لأبنائها في محافظات: أسوان، والبحيرة، والمنوفية، وكفر الشيخ. كما أسهم الاتحاد في توفير جهاز العرائس وحفلات الزفاف الجماعي في محافظتيْ المنوفية، والبحر الحمر، التي تنظمها وزارة التضامن مع معظم منظمات المجتمع المدني.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني: تدريب الطلاب المتسربين من التعليم الذين تم محو أميتهم على أعمال الصيانة المنزلية (الكهرباء، والسباكة...إلخ) بمدرسة "التلمذة الصناعية" التي تتبع كل من التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم، والكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة.

وزارة الداخلية: تم التعاون مع وزارة الداخلية ممثلة في مديري الأمن: بمحافظات سوهاج، وأسيوط، وأسوان، والبحيرة، وبمشاركة وكيل مشيخة الأزهر ورئيس لجنه المصالحات الثأرية في فض النزاع، وإجراء التصالح في قضايا ثأرية بين العديد من أسر القبائل المصرية بتلك المحافظات.

الجامعات: قامت كلية الاقتصاد المنزلي، وكلية الزراعة بجامعة المنوفية: بتدريب الخريجات "طلبة الخدمة العامة" بمحافظة المنوفية على بعض الأعمال والحرف البسيطة؛ مثل: إعداد الوجبات الصحية، وإدارة المنزل، والتفصيل والحياكة، وتصميم وتنفيذ السجاد اليدوي، وتربية الطيور بالمنزل. وقامت كلية الطب البيطري بالجامعة نفسها بتنظيم قوافل طبية بيطرية لتحسين السلالات وعلاج الحمى القلاعية والتأمين على الماشية بمحافظتيْ المنوفية، والمنيا.

وقامت كلية التربية النوعية بأسوان بتدريب الخريجات "طلبة الخدمة العامة" بمحافظة أسوان على كيفية تصميم وتنفيذ السجاد اليدوي.

إلى جانب ذلك قام الاتحاد بإعداد كشوف "بحث اجتماعي" لبعض الأسر من محدودي الدخل لتقديمها للجامعات لإعفاء أبنائهم من المصروفات الدراسة في محافظات: المنيا، وأسوان، والمنوفية، وقنا؛ وجارٍ تطبيق هذه المنظومة في محافظات أخرى.

الهيئة القومية لتعليم الكبار: امتحان واستخراج شهادات محو الأمية للطلاب المتسربين من التعليم الذين التحقوا بفصول محو الأمية في محافظات: القاهرة، وأسوان، وأسيوط، والسويس، والإسماعيلية، ودمياط، وكفر الشيخ.

٢- المشاركة والتعاون بين الاتحاد والجهات غير الحكومية في مجال التنمية المستدامة:

تضمنت مشاركات الاتحاد مع الجهات غير الحكومية عدة جهات محدودة، نعرض لها ولمجالات التعاون بينهم كما يلي:

منظمة العمل الدولية: تدريب أفراد من مجلس إدارة الاتحاد، والأعضاء على أساليب العمل المجتمعي للمنظمات غير الحكومية. وكيفية إعداد خطط عمل مشاريع الحماية المجتمعية لمعدومي ومحدودي الدخل. وقد أكدت دراسة (Telesford,N., 2020) على أهمية تدريب وتعليم القائمين على منظمات المجتمع المدني، والعاملين فيها؛ على المهارات والقدرات والمواقف المختلفة بما يساهم في تمكين تلك المنظمات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

AMIDEAST : "**أمديست**"(الخدمات التعليمية والتدريبية الأمريكية – الشرق أوسطية): تم الاتفاق على نسبة خصم ١٠%على رسوم كل الدورات الخاصة باللغة الإنجليزية، ودورة التوفل TOEFL لطلاب الدراسات العليا.

إئتلاف حقوق الإنسان: إقامة دورات تدريبية للشباب أعضاء الاتحاد من جميع المحافظات لتعريفهم بمفهوم حقوق الإنسان والقوانين الخاصة به، والقيم الاجتماعية والسياسية المرتبطة به.

مؤسسات المجتمع المدني الأخرى: تم التنسيق بين الاتحاد وعددٍ من الجمعيات الخيرية في محافظة دمياط لتنظيم بعض القوافل الطبية في مناطق عديدة بالمحافظة.

المستشفيات ومراكز التحاليل والعيادات الخاصة: تم التعاقد بين الاتحاد وبعض المستشفيات، ومراكز التحاليل، والعيادات، والصيدليات على عمل نسبة خصم لأعضاء الاتحاد على الكشف، والعمليات، والتحاليل، والأدوية في محافظات: الغربية، وكفر الشيخ، والقاهرة؛ مثل: مستشفى مغربي للعيون، ومراكز النيل، وطيبة للتحاليل الطبية، وبعض الصيدليات في محافظة الغربية، ومركز برادة للعيون بمحافظه القاهرة (يستفيد من هذا الاتفاق جميع محافظات وجه قبلي). ومستشفى الأمومة بمدينة دسوق

بمحافظة كفر الشيخ. بالإضافة إلى العديد من العيادات الخاصة في تخصصات طبية متنوعة ومع مراكز التحاليل، والصيدليات بمحافظة المنوفية. إلا أن هذه الخدمة كانت قاصرة على أعضاء الاتحاد وأسرهم فقط.

يتضح مما سبق كثافة المشاركة والتعاون بين الاتحاد والعديد من الجهات –خاصة الحكومية– تلك المشاركة كانت عاملًا قويًّا دعمت إسهامات الاتحاد في مجال التنمية المستدامة كما سنوضح في موضع تالٍ.

ويمكن أن نجد تفسيرًا نظريًّا لهذا التعاون بين الاتحاد، والجهات الحكومية؛ فيما أطلق عليه جرامشي "المنظومة السياسية" في المجتمع، حيث تتصهر معًا – وفق آلية براغماتية – كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني، فمن ناحية تعمل الدولة على تعزيز مشروعيتها من خلال كسب رضا وود المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى تعمل منظمات المجتمع المدني على تنفيذ أهدافها بشكل مستقل نسبيًّا عن الدولة (أبو حلاوة ، ١٩٩٨: ٧٩).

وأيضًا في رؤية المجتمع المدني بمختلف مؤسساته على أنه الوسيط بين الدولة من ناحية، والمواطنين من ناحية أخرى، فهو في علاقة دائمة مع الدولة تتراوح بين الشد والجذب، وفي علاقة دائمة مع المواطنين تتراوح بين الأخذ والعطاء(السعيدي، فتحية، ٢٠٠٨: ٥٢).

وقد اهتمت دراسة كل من (Espey, J., 2018; Human Rights Council 2019)بقضية "الشراكة بين المجتمع المدني، والحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع الأهلي..." والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة؛ مؤكدة أن تلك المشاركة تثري عمليات التنمية وتعزز الشمولية التي تعدُّ بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣– إسهامات الاتحاد في مجال التنمية المستدامة:

يمكن الكشف عن إسهامات الاتحاد في مجال التنمية المستدامة من خلال رصد الأنشطة والخدمات والبرامج التي قام بها الاتحاد في مجال التنمية المستدامة بأبعادها أو مجالاتها الثلاثة: الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية؛ وما يرتبط بتلك المجالات من جوانب أو أبعاد ثقافية، حيث كان البعد الثقافي واضحًا فيها جميعًا من خلال عمليات التوعية والتثقيف. وهذه المجالات مترابطة فيما بينها، ويكمل كل منها الآخر، كما يوجد بينها تأثير متبادل؛ لذلك لا توجد تنمية شاملة ومستدامة في غياب أيٍّ من تلك المجالات. وهو ما يتضح فيما يلي:

أ- **المجال الاجتماعي**، ويشمل الجوانب التالية:

- **التعليم**: تتمثل أنشطة وخدمات الاتحاد في مجال التعليم في التالي:

- فتح فصول تقوية لطلاب الشهادة الابتدائية، وجميع سنوات المرحلة الإعدادية. وقد تم فتح (٩) فصول في محافظات: أسوان، والبحيرة، والمنوفية؛ تستوعب (٣٦٠) طالبًا كل عام، وجارٍ العمل على تعميم الخدمة في كل المحافظات.

- الإسهام في فتح فصل دراسي "التعليم المزدوج" يضم (٣٥ طالبًا) داخل مصنع الحديد بمحافظة قنا لرفع المستوى التعليمي للطلاب الحاصلين على الإعدادية للحصول على "شهادة فنية متوسطة".

- إلحاق عدد (٥٦) فردًا ممن تم محو أميتهم تتراوح أعمارهم بين (١٢-١٥عامًا) بمدرسة "التلمذة الصناعية" بالقاهرة للتدريب المهني، والحصول على شهادة "دبلوم فني" من قطاع التعليم الفني بوزارة التربية والتعليم.

- تشجيع الطلاب على تعلم اللغة الإنجليزية من خلال تخفيض رسوم دورات تعلم اللغة الإنجليزية في "الأمديست" بنسبة ١٠%؛ لطلاب الجامعة، والدراسات العليا. وقد استفاد منها (٤٠) طالبًا وطالبة من طلاب الجامعة بمحافظة الغربية، و(٥) طلاب من

الدراسات العليا بجامعة القاهرة؛ وذلك خلال ثلاثة شهور فقط من تنفيذ البروتوكول مع الأمديست.

– تدريب شباب الجامعات على التدريس بفصول محو الأمية وتم استهداف (١٠٠٠) شاب وفتاة من خريجي الجامعات في محافظات: القاهرة، والمنوفية، والجيزة، وأسوان.

– محو أمية عدد (١٢٢٩) فردًا تتراوح أعمارهم بين١٢–٣٠عامًا في محافظات: القاهرة، وسوهاج، وأسيوط، وأسوان؛ وجارٍ العمل على تنظيم فصول لمحو الأمية في المحافظات الأخرى.

– إعداد الأبحاث الاجتماعية لبعض الحالات من محدودي الدخل، وإرسالها إلى وزارة التضامن الاجتماعي لدفع مصروفات الدراسة لعدد (١٨٠) طالبًا من طلاب المدارس في محافظات: أسوان، وكفر الشيخ، والمنوفية، والبحيرة. وإعداد الأبحاث الاجتماعية لطلاب الجامعة وإرسالها إلى إدارة الجامعات لإعفائهم من مصروفات الدراسة لعدد (٢٧٣طالبًا) في محافظات: المنوفية، والمنيا، وقنا، وأسوان؛ وجارٍ تطوير تلك المنظومه لتطبيقها على جميع المحافظات. الأمر الذي يسهم ويشجع هؤلاء الطلاب في الاستمرار في التعليم.

هذه الإسهامات في مجال التعليم تترابط وتتشابك مع بعضها بعضًا، كما تترابط مع المجال الاقتصادي بشكل كبير، فشهادة محو الأمية ضرورة لاستخراج رخصة القيادة، ووجود رخصة القيادة يمكن أن يوفر فرصة للعمل، أو فرصة للسفر. كما أن محو الأمية قد يؤهل الأفراد إلى استكمال مسيرتهم التعليمية، والحصول على مؤهل فني متوسط، هذا المؤهل بدوره من الممكن أن يساعد في توفير فرصة للعمل. بالإضافة إلى أن محو الأمية في ذاته هو أحد متطلبات التنمية.

- **<u>التوعية والتدريب في المجال الاجتماعي:</u>**

– تنفيذ دورات تثقيفية للشباب (٢٦٢٥) شابًا من جميع محافظات مصر عن حقوق الإنسان، وكيفية الحفاظ عليها، والقوانين الخاصة بها، وقيم العدالة، والحرية، والمساواة، والمواطنة.

– تدريب أفراد من مجلس إدارة الاتحاد، والأعضاء (٣٥٠) عضوًا، على أساليب العمل المجتمعي للمنظمات غير الحكومية، وكيفية إعداد خطط عمل مشاريع الحماية المجتمعية لمعدومي ومحدودي الدخل. هذا التدريب للمتطوعين وفقًا لـ (Clary, E. & Snyder, M., 1999) يعد أحد وظائف منظمات المجتمع المدني، وتحديدًا وظيفة الفهم "Understanding function" التي تتعلق بالفرصة التي يسمح فيها التطوع للمتطوعين في اكتساب وتعلم خبرات جديدة، وكذلك فرصة ممارسة الخبرات والمهارات والقدرات. وفي هذا السياق تؤكد دراسة (Telesford, J., 2020) على أهمية تمكين منظمات المجتمع المدني من خلال التعليم والتدريب من أجل التنمية المستدامة – خاصة في البلدان الأقل نموًا– على المهارات والمعرفة والقدرات والمواقف (SKA) الأساسية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام ٢٠٣٠ في المجتمعات التي يخدمونها.

- **<u>الصحة</u>**، يتضح الإسهام في مجال الصحة فيما يلي:

– التوعية والتثقيف: عقد ندوات تثقيفية عديدة (٧) ندوات حضرها (١٣٨٤) فردًا عن خطورة الأمراض المزمنة، وطرق الوقاية منها، وكيفية الحفاظ على الصحة العامة، وصحة المراهقين، ومخاطر الإدمان، في محافظتيْ القاهرة والجيزة.

– وفي مجال التدريب ورفع المهارات: تم تنفيذ عدة ورش عمل لرفع الوعي الصحي لدى الأطباء (١٤٥) طبيبًا، والتمريض (٢٥٤) من هيئة التمريض حديثي التخرج عن مكون "صحتك حياتك" والخاص بأسلوب الحياة الصحي، ومواجهة المشكلات الناتجة عن سوء التغذية.

– وفيما يخص الرعاية الصحية تم "الكشف والعلاج" المجاني لعدد (٢٣٢٠) فردًا – من النساء، والرجال، والأطفال– من خلال القوافل الطبية الشاملة لوزارة الصحة؛ في محافظات: أسوان، ومطروح، وشمال وجنوب سيناء، والبحر الأحمر.

بالإضافة إلى القوافل المتخصصة؛ مثل: قوافل لقياس السكر والضغط لعدد (٣٢٠٠) فرد في محافظات: المنيا، وسوهاج، وأسيوط، ومطروح. وقوافل للأطراف الصناعية بمطروح وأسوان والسويس وشمال وجنوب سيناء، حيث تم تركيب أطراف صناعية لعدد (٢٥٠) شخصًا بعد تحديد القياسات الخاصة بهم. وقوافل الرمد وأمراض العيون لجميع الأعمار في محافظات: دمياط، والمنيا، والوادي الجديد، والمنوفية، ومرسى مطروح؛ حيث تم الكشف والتشخيص لعدد (٣٠٧٦) فردًا، وعمل نظارات لعدد (١١٤٥) منهم. وقافلتان خاصتان بالأطفال ذوي الهمم في محافظة دمياط، حيث تم الكشف على عدد (٢٠٠) طفل. بالإضافة إلى ذلك تم علاج (٤٥٠) شابًّا من الإدمان في مستشفيات وزارة الصحة في محافظتيْ القاهرة والجيزة.

– تخفيض رسوم الكشف الطبي، والعمليات، والتحاليل، والعلاج يتراوح بين ٢٠–٥٠% في بعض المستشفيات الخاصة، والعيادات الخاصة، ومعامل التحاليل، والصيدليات في محافظات: القاهرة، والوجه القبلي، والغربية، وكفر الشيخ، والمنوفية. وهي خدمة خاصة بأعضاء الاتحاد فقط .

تعد الرعاية الصحية حق من حقوق المواطن من ناحية، وهي مهمة لعملية التنمية من ناحية أخرى؛ لأن التنمية تحتاج لأفراد أصحاء قادرين على العمل والعطاء، وبذل الجهد لخدمة أنفسهم، وخدمة الوطن، فالمرضى طاقات بشرية معطلة، وعبء على أسرهم ووطنهم.

ونظرًا لأهمية الصحة في عملية التنمية المستدامة فقد مثلت (الصحة الجيدة والرفاه) الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد ناقشت دراسة

(Smith, J., et al., 2016) دور المجتمع المدني في تحقيق "الصحة الجيدة والرفاه" مشيرة إلى أن تحقيق هذا الهدف سوف يتطلب التعامل مع الصحة العالمية بشكل جديد ومختلف، يتطلب العديد من الإجراءات.

- **فض المنازعات، والتصالح:**

تم فض المنازعات القبلية لعدد (٥٣) حالة نزاع ثأري "يتعلق بالدم" في محافظات: سوهاج، وأسيوط، والبحيرة، وأسوان؛ وجارٍ العمل لإنهاء (٥٠) حالة أخرى في سوهاج، والأقصر، وأسيوط، وقنا.

ويعد فض المنازعات والتصالح بين الأطراف المتنازعة، ضرورة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث لا يمكن وجود تنمية في وجود الصراعات، والنزاعات، وعدم الاستقرار. كما أنها إرساء لقيم التسامح، والترابط والتماسك بين أبناء القبائل، وأبناء الوطن الواحد. والتي تؤدي طبقًا لـ(Clary, E. & Snyder, M., 1999) إحدى وظائف منظمات المجتمع المدني، وهي وظيفة قيمية "Values function" تتعلق بالفرص التى يتيحها التطوع للمتطوعين للتعبير عن القيم المرتبطة بالاهتمامات الإنسانية.

- **مساعدة بعض الأسر من فئات مستحقي الحماية الاجتماعية:**

مساعدة مستحقي الحماية الاجتماعية في الوصول إلى برامج الحماية؛ مثل: برنامج تكافل وكرامة بوزارة التضامن الاجتماعي، وبرنامج العمالة غير المنتظمة بوزارة العمل، حيث يقوم مندوبو الاتحاد في المحافظات بجمع بيانات تلك الأسر وكتابة طلبات الانضمام للبرامج وتوصيلها إلى الجهات المعنية.

- **<u>إنشاء النوادي الرياضية المتخصصة</u>**: (قيد التنفيذ) إنشاء ناديين "مدمار" للهجن؛ أحدهما بمحافظة السويس، والثاني بمحافظة أسوان، ونادٍ للفروسية بمحافظة أسوان أيضًا.

ب- **<u>المجال الاقتصادي</u>**: يضم عدة عناصر كالتالي:

- **<u>التدريب والتأهيل لسوق العمل</u>**: حيث تم تدريب الأعداد التالية من الأفراد في عدة مجالات تتضح فيما يلي:

- (١٠٠) فتاة في محافظات: القاهرة، والجيزة، والمنوفية، حول التحول الرقمي، والإدارة الحديثة، والنظم الإدارية، وريادة الأعمال. على أن تقوم كل متدربة بتدريب (١٥) فتاة أخرى في نطاق محل إقامتها، وبذلك يتضاعف عدد المتدربات، كما تستمر عملية التدريب بشكل متواصل.

- (٢١٠) شاب على استخدام الكمبيوتر، والسباكة، والصيانه المنزلية، و(٧٣) فتاة على التفصيل والحياكة، وتم تنفيذ المشروع لعمل الزي المدرسي لطلاب المدارس الحكومية في محافظة السويس.

- (٣٢٠) شابًا من الشباب المتسرب من التعليم في محافظات: قنا، وسوهاج، وأسيوط، والأقصر، على أعمال الكهرباء والسباكة، والكريتال، وتم استخراج شهادة قياس مهارة وأداء من وزارة العمل لتمكينهم من السفر أو فتح ورش خاصة.

- (٦٠) شابًا من أصحاب الورش الصغيرة في مجال صناعة الجلود "الأحذية والشنط" بمحافظة المنوفية، على أسلوب الإدارة الحديث، وكيفية التوسع فى مشروعاتهم، وزيادة الإنتاج، وتم منحهم قروض من جهاز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، الأمر الذي مكنهم من تحويل الورش إلى مصانع صغيرة.

- (٦٠) سيدة في واحة سيوة على استخراج زيت الزيتون، وإعداد المخللات، ويتم التسويق في الواحة للزوار والسياح، وفي مدينة مطروح للزوار والمصطافين.

– (٦٢) سيدة من مطروح على عمل الملابس البدوية، التي يتم تسويقها للمصطافين.

– (١١٠) سيدة في محافظة أسوان، و(٧٨) سيدة في محافظة البحر الأحمر على عمل الحُلي "الإكسسوارات" ومنتجات مختلفة من عسب النخيل "جريد النخيل"، والملابس البدوية. وتم تنفيذ المشروع، حيث تباع المنتجات للسياح، والزوار في المحافظتين.

– (٨٥) سيدة في محافظة الوادي الجديد على استخدام عسب النخيل في صنع العديد من المنتجات، وتدريب (٦٣) سيدة على تعبئة التمر وتغليفه.

– (٧٠) سيدة من شمال وجنوب سيناء على صناعة الصابون، وحياكة الملابس البدوية، ويتم عرض منتجاتهن بصفة مستمرة بالأندية الرياضية، والنقابات المهنية، وعبر شبكات التواصل الاجتماعى.

– (٢٦٣) فتاة في محافظة المنوفية على إعداد الواجبات الصحية، وإدارة منزل، والتفصيل والحياكة، وتربية الطيور المنزلية، وتصميم وإعداد السجاد اليدوي. وتم تنفيذ مشروع صناعة السجاد اليدوي في ساقية أبو شعرة بمحافظة المنوفية، ومحافظة الجيزة؛ والمشروع مستمر، وفي توسع.

– (٥٠) طفلًا من ذوي الهمم في محافظات: السويس، والإسماعيلية، ودمياط الجديدة، والجيزة؛ على المشغولات اليدوية والحرف الفنية مثل (الحلي، الطباعة على الملابس، الرسم على الخزف والزجاج، الكروشيه والتريكو، المشغولات الجلدية، عمل الشموع بأشكال مختلفة، تطريز المفروشات، عمل أشكال مختلفة بخامات طبيعية من البيئة المحلية). ويتم تسويق منتجاتهم في العديد من المعارض، بالإضافة إلى التسويق الإلكتروني من خلال المواقع التي تهتم بتسويق منتجات هذه الفئة.

ولقد وفر التدريب للشباب من الجنسين، والمرأة فرص عمل، وفتح مشروعات خاصة.

- **<u>توفير فرص عمل/ مشروع خاص</u>:**

توظيف (٣٠) فردًا في منافذ بيع منتجات وزارة الزراعة بالغردقة. توظيف (٤٠) فردًا بمعارض المواد الغذائية منخفضة التكاليف بمحافظة دمياط، و(١٥) فردًا بمعرضين بمحافظة الدقهلية، وتوفير فرص عمل لعدد (٦٣) سيدة في مصانع التمور بمحافظة الوادي الجديد. وفيما يخص المشروعات الخاصة؛ فقد قام معظم المتدربين في المجالات التي تم الإشارة إليها في الفقرة السابقة في عمل مشروعات خاصة بهم كل في المجال الذي تدرب فيه؛ مثل: حياكة الزي المدرسي، مشروع السجاد اليدوي، والأطعمة الصحية، والملابس البدوية، وتربية الطيور المنزلية، ومشروع منتجات عسب النخيل...إلخ.

- **<u>النشاط الزراعي، وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني:</u>**

– زراعة (٣٥٠) فدانًا بمحافظة قنا، بواسطة (٧٠) شابًّا من أعضاء الاتحاد بالمحافظة، حيث تم تخصيص خمسة أفدنة "حق انتفاع" لكل شاب؛ الأمر الذي يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي، ويوفر فرص عمل في المجال الزراعي للعديد من الشباب.

– تحسين الإنتاج الزراعي، والحيواني، والداجني من خلال:

- دعم المزارعين –بالتنسيق مع معهد الصحراء، وعلى نفقة البعثة الألمانية للتنمية– بأدوات ري حديثة لعدد (٢٠٠) مزارع بمحافظة المنيا.
- تنظيم قوافل بيطرية لتحسين السلالات، وعلاج الحمى القلاعية، والتأمين على الماشية؛ لدى (١٣٥٠) مربي ماشية في بعض المحافظات.
- تدريب المزارعين، ومربي الماشية، والدواجن، والنحل في محافظتيْ المنيا (٣٠٠) فردًا، والبحيرة (٢٧٠) فردًا على كيفية التغلب على الآثار الناتجة عن التغير المناخي من خلال استخدام وسائل الري الحديث، وآليات الزراعة الحديثة، واختيار سلالات الحيوانات التي يمكنها تحمل درجات الحرارة

العالية، والاهتمام بالتغذية السليمة، والتهوية الجيدة في مزارع الإنتاج الداجني، والحيواني.

- **معارض المواد الغذائية منخفضة الأسعار**: في محاولة لتخفيف العبء عن الأسر في ظل ارتفاع الأسعار بشكل كبير؛ تم إقامة معارض للمواد الغذائية بأسعار مخفضة عن السوق في؛ محافظة دمياط (١٦) معرضًا، وجارٍ العمل لتنفيذ (١١) معرضًا آخر، ومعرضين بمحافظة الدقهلية.
- **دعم عيني ومعنوي**: المشاركة مع وزارة التضامن، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى؛ في تجهيز، وزفاف عدد (٢٢) عروس في محافظة المنوفية، وعدد (١٥) عروس في محافظة البحر الأحمر.

ج- المجال البيئي: تضمن الإسهام في مجال البيئة ما يلي:

- إقامة ندوات تثقيفية، بهدف التوعية بأهمية المحافظة على البيئة، ومخاطر التلوث، وكثرة المخلفات، وتأثيرها على الإنسان. وقد أكدت دراسة أحمد، تامر(٢٠٢١) أن المؤسسات الأكثر فعالية في مجال الحفاظ على البيئة كانت الجمعيات الخيرية، ثم النوادي، ثم النقابات العمالية، وأخيرًا الأحزاب السياسية. وأن أهم أنشطة تلك المؤسسات في مجال حماية البيئة هي توعية المواطنين بالحفاظ على البيئة. كما أشارت دراسة الجاك، أحمد وعثمان، منال(٢٠١٥) إلى أن هناك اهتمامًا بالبيئة والتنمية على مستوى الدولة، وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني.
- تنظيم مؤتمرات التعريف بالتغير المناخي وآثاره على الزراعة، والإنتاج الحيواني، والداجني. حيث تم عقد (٥) مؤتمرات بالقاهرة حضرها (٧٥٠) فردًا من القاهرة الكبرى، ومحافظة الفيوم.

- عقد دورتين تدريبيتين في محافظتيْ المنوفية، والمنيا؛ ضمت (٥٧٠) فردًا، تم تدريبهم على آليات مواجهة تأثير التغير المناخي على الزراعة والإنتاج الحيواني والداجني، ومناحل العسل.
- استغلال بعض المصادر المتوافرة في البيئة؛ مثل: عسب النخيل "جريد النخيل" – الذي يتوافر في العديد من المحافظات الحدودية– لعمل بعض المنتجات التي يتم تسويقها لتوفير مصدر دخل لبعض الأسر في تلك البيئات.
- تدوير بعض المخلفات المنزلية؛ مثل: زيت الطعام المستعمل، لاستخدامه في صناعة الصابون.

يعد اهتمام الاتحاد بقضية "التغير المناخي" وآثاره السلبية، وهي القضية المطروحة عالميًا على: المستوى السياسي، و الاقتصادي، و العلمي؛ هو دليل على متابعة الاتحاد للقضايا العالمية الآنية، ولإحدى القضايا التي اهتمت بها استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية لعام ٢٠٣٠، بوصفها قضية بيئية ذات أبعاد وتأثيرات: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية.

ومن الدراسات التي اهتمت بدور منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الطوعية، والدولة في تحقيق التنمية المستدامة خاصة في مجال البيئة، دراسة، الجاك، أحمد وعثمان، منال (٢٠١٥).

يتضح مما سبق:

– اهتمام الاتحاد بالأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للتنمية؛ وفقًا لما أشارت إليه الاسهامات النظرية.

– الترابط بين الأبعاد أو المجالات الأساسية للتنمية: الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية؛ حيث لا يمكن فصلها عن بعضها بعضًا في الواقع؛ لذلك لا يمكن أن تكون هناك تنمية شاملة ومستدامة في غياب أي مجال منها.

– تعدد وتنوع مجالات التنمية المستدامة التي يشارك فيها الاتحاد. وهو ما أكده العديد من الدراسات، ومنها دراسة كاظم، ثائر(٢٠١٤) التي أشارت إلى تعدد مجالات التنمية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية.

– يساهم الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية في التنمية البشرية للمستفيدين، من خلال إعدادهم للاعتماد على أنفسهم؛ عن طريق توفير برامج للتوعية، والتدريب، والتأهيل، وتوفير فرص للعمل، وفتح مشروعات خاصة.

ونجد تأكيدًا لتلك النتيجة في دراسة، المعلولي، ريمون وياسين، أحلام (٢٠١١) التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية تحقق بعض الحاجات التربوية للمستفيدين، في مجال التوعية، والتدريب، والتأهيل، والتعليم.

ويمكن أن نجد تفسيرًا نظريًّا لتلك النقطة فيما طرحه (Korten, D. ,1986) عن مراحل نمو العلاقة بين المنظمات التطوعية وعمليات التنمية من ظهور جيل من المنظمات – في المرحلة الثانية– التي تهدف إلى اعتماد الشرائح الفقيرة على نفسها من خلال إكسابها مهارات جديدة من خلال(التأهيل، والتدريب) وتوفير فرص عمل.

تاسعًا– نتائج الدراسة الميدانية:

١– خصائص عينة الدراسة:

شكل(١) توزيع العينة وفقًا للنوع

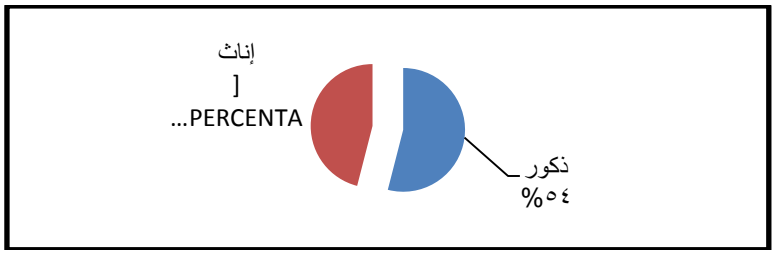

أ- **النوع:** يشير شكل(١) إلى أن نسبة الذكور تصل إلى ٥٤% مقابل الإناث بنسبة ٤٦%، وهو ما يشير إلى تمثيل العينة لكلا الجنسين.

شكل(٢) توزيع العينة وفقًا للسن

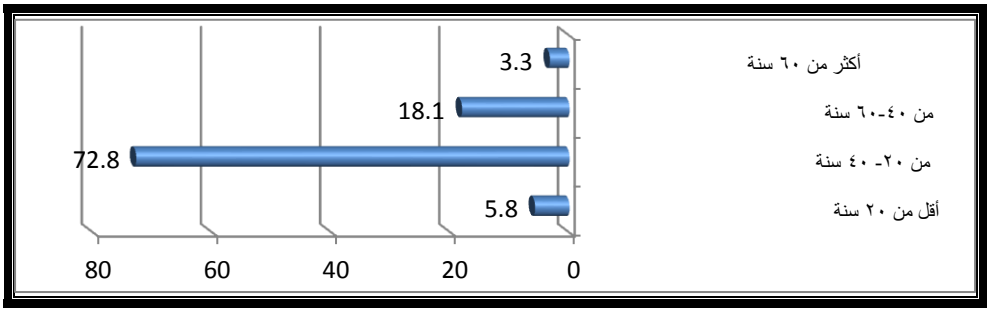

ب- **السن:** تشير التحليلات الإحصائية؛ إلى ارتفاع نسبة من تراوحت أعمارهم من ٢٠-٤٠ سنة لتصل الى ٧٢.٨% يليهم من تراوحت أعمارهم من ٤٠-٦٠ سنة بنسبة ١٨.١% ثم يأتي من كانت أعمارهم أقل من٢٠ سنة بنسبة ٥.٨% وأخيرًا من كانت أعمارهم أكثر من ٦٠ سنة بنسبة ٣.٣%.

شكل(٣) توزيع العينة وفقًا للحالة التعليمية

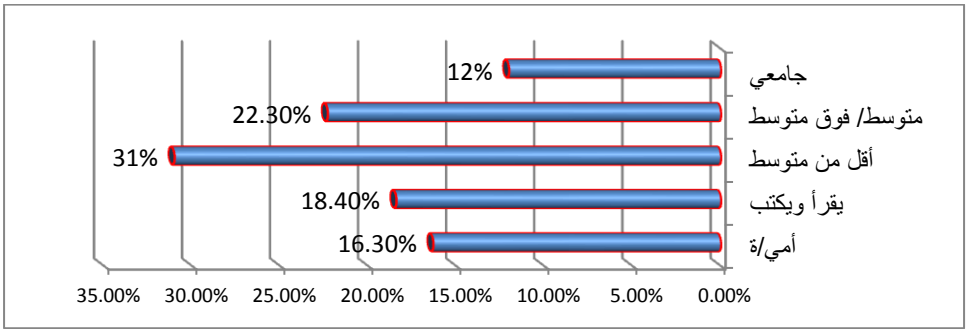

ج- **الحالة التعليمية:** يبين الشكل(٣)ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من متوسط بنسبة ٣١% يليهم الحاصلون على مؤهل متوسط / فوق متوسط بنسبة ٢٢.٣٠% يليهم فئة يقرأ ويكتب بنسبة ١٨.٤٠%. يليهم فئة الأمي بنسبة ١٦.٣٠%، وأخيرًا الحاصلون على مؤهل جامعي ١٢%.

جدول(٢)

الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	%
أعزب	١٦٦	٦٠.١
متزوج	٨٤	٣٠.٤
أرمل	١٠	٥.٧
مطلق / منفصل	١٦	٣.٦
الإجمالي	**٢٧٦**	**١٠٠**

د-**الحالة الاجتماعية:** توضح التحليلات الإحصائية ارتفاع نسبة الأعزب لتصل إلى ٦٠.٢% ، يليهم المتزوج بنسبة ٣٠.٤% ، يليهم الأرمل بنسبة ٥.٧%، وأخيرًا المطلق/ المنفصل بنسبة ٣.٦%. وهو ما يشير إلى تنوع عينة الدراسة فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية.

شكل رقم (٤) توزيع العينة وفقًا للحالة العملية

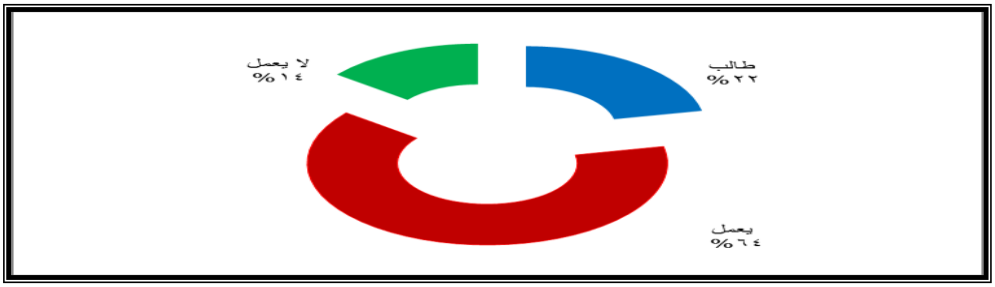

هـ-**الحالة العملية:** تشير التحليلات الإحصائية إلى ارتفاع نسبة الذين يعملون بنسبة ٦٤% في أول مرتبة، ثم يليها الطلاب بنسبة ٢١.٧%، ثم يليها الذين لا يعملون بنسبة ١٤.٣% في آخر مرتبة، وتمثل هذه الفئة في الغالب نساءً من ربات المنزل.

٢- صور الاستفادة من أنشطة وخدمات الاتحاد:

أ- صور الاستفادة من أنشطة وخدمات الاتحاد في مجال التنمية الاجتماعية:

- **صور الاستفادة من أنشطة وخدمات الاتحاد في مجال التنمية الاجتماعية(التعليم):**

فيما يتعلق بصور الاستفادة من أنشطة التنمية الاجتماعية التي قام بها الاتحاد في مجال التعليم؛ تشير التحليلات الإحصائية إلى ارتفاع نسبة من التحقوا بفصول محو الأمية بنسبة

جدول(٣)

صور الاستفادة من أنشطة التنمية الاجتماعية التي قام بها الاتحاد في مجال التعليم

صور استفادتك من أنشطة التنمية الاجتماعية في مجال التعليم	التكرار	%
- الالتحاق بفصول محو الأمية.	١٢٤	٤٤.٩٢
- الالتحاق بمدرسة التلمذة الصناعية.	٧	٢.٥٣
- التدريب على التدريس بفصول محو الأمية.	٨٣	٣٠.٠٧
- الإعفاء من مصروفات الدراسة.	٣١	١١.٢٣
- الالتحاق بدورات اللغة الإنجليزية في الأمديست.	٨	٢.٨٩

- الالتحاق بمجموعات التقوية.	٢٣	٨.٣٣
الإجمالي	**٢٧٦**	**١٠٠**

٤٤.٩%، يليها نسبة من حصلوا على تدريب للتدريس بفصول محو الأمية بنسبة ٣٠.٠٧%، يليهم من تم إعفاؤهم من المصروفات الدراسية بنسبة ١١.٢٣%، ثم تأتي فئة من التحقوا بفصول التقوية بنسبة ٨.٣٣%،ثم تأتي بنسب متقاربة فئة من التحقوا بدورات تعلم اللغة الإنجليزية بنسبة ٢.٨٩%، ومن التحقوا بمدرسة التلمذة الصناعية بنسبة ٢.٥٣%. وتعكس هذه البيانات تنوع إسهام الاتحاد في مجال التعليم.

جدول(٤)

صور الاستفادة من أنشطة التنمية الاجتماعية التي قام بها الاتحاد في مجال الصحة

صور استفادتك من أنشطة التنمية الاجتماعية في مجال الصحة	التكرار	%
- العلاج من الإدمان.	٨١	٢٩.٣٤
- عرفت أسباب الأمراض وطرق الوقاية منها.	١٤٥	٥٢.٥
- أجريت كشفًا وتلقيت علاجًا من القوافل الطبية.	١٦٢	٥٨.٦٩
- خصم على الكشف والتحاليل والعلاج.	٣٧	١٣.٤
- تنمية مهاراتي المهنية كطبيب، وممرض.	٣٣	١١.٩٥
تنسب النتائج إلى	**٢٧٦**	

- **صور الاستفادة من أنشطة وخدمات الاتحاد في مجال التنمية الاجتماعية(الصحة):**

تمثل التنمية الصحية أهمية كبرى في التنمية المستدامة؛ لأن المحافظة على الطاقات البشرية هي أحد أبعاد التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بصور الاستفادة من أنشطة التنمية الاجتماعية التي قام بها الاتحاد في مجال الصحة؛ تشير التحليلات الإحصائية إلى تنوع صور الاستفادة ما بين:

- استفادة نظرية، من خلال التوعية والتثقيف، حيث تعرف الأفراد على أسباب الأمراض، وطرق الوقاية منها التي جاءت بنسبة ٥٢.٥%. ولم تقتصر الاستفادة على متلقي الخدمة، وإنما امتدت إلى الأطباء والممرضين، والتي تمثلت في متغير: تنمية مهاراتي المهنية كطبيب أو ممرض، وجاءت بنسبة ١١.٩٥%. هو ما يؤكد على فعالية دور الاتحاد في توعية الأفراد في الوقاية من الأمراض من جانب، وتوعية الأطباء والممرضين وتنمية مهاراتهم في توصيل المعلومات وإقناع الأفراد بأهمية الحفاظ على صحتهم من جانب آخر.
- استفادة عملية من خلال: تلقي الخدمة الطبية المتمثلة في الكشف وتلقي العلاج عن طريق القوافل الطبية التي جاءت بنسبة٥٨.٦٩%، والعلاج من الإدمان بنسبة ٢٩.٣٤%، والاستفادة بنسبة خصم على الخدمة الطبية (الكشف، والتحاليل، والعلاج) والتي مثلت ١٣.٤%.

ب- صور الاستفادة من أنشطة وخدمات الاتحاد في مجال التنمية الاقتصادية:

- **في مجال التدريب والتأهيل لسوق العمل، والحصول على عمل/مشروع خاص:**

فيما يخص صور الاستفادة من أنشطة التنمية الاقتصادية التي قام بها الاتحاد تشير البيانات الميدانية إلى أن جميع الأنشطة قائمة على فلسفة التنمية المستدامة أي إنها لا

تقوم على مجرد المساعدات المالية أو العينية التي تحدث تأثيرًا مؤقتًا في حياة الناس، وإنما تهدف إلى الاستمرارية من خلال توفير دخل ثابت يعتمد في الأساس على جهد وعمل الشخص نفسه؛ حيث يكون الدور الأساس للاتحاد هو إعداد الشخص للعمل، الذي اتضح في المتغيرات التالية: تدربت على حرفة؛ وجاءت بنسبة ٦٦.٣%، يليه تعلمت مهارات تساعدني على العمل بنسبة١٨.٤٧%، ثم حصلت على عمل بنسبة١٢.٣١%، وأخيرًا من عملوا / شاركوا في مشروع خاص صغير بنسبة ١٠.١%.

يمكن القول إن هناك اتجاه في منظمات المجتمع المدني نحو الخروج من فكر المساعدات وعمل الخير إلى تبني الفكر التنموي، وهي إحدى القضايا التي أثارها العديد من الدراسات ومنها، دراسة الشناوي، محمد (٢٠٢٢) التي أشارت إلى أهمية تعديل المنظور المتداول عن منظمات المجتمع المدني من كونها منظمات إغاثة ورعاية إلى إبراز دورها التنموي.

جدول(٥)

صور الاستفادة من أنشطة التنمية الاقتصادية(في مجال التدريب والتأهيل لسوق العمل، والحصول على عمل/مشروع خاص)

صور استفادتك من أنشطة التنمية الاقتصادية في مجال التدريب والتأهيل لسوق العمل، والحصول على عمل/مشروع خاص	التكرار	%
– تدربت على حرفة.	١٨٣	٦٦.٣

- تعلمت مهارات تساعدني على العمل.	٥١	١٨.٤٧
- حصلت على عمل.	٣٤	١٢.٣١
- عملت / شاركت في مشروع خاص.	٢٨	١٠.١
تنسب النتائج إلى	**٢٧٦**	

- **في مجال النشاط الزراعي، وتحسين الإنتاج الزراعي، والحيواني، والداجني:**

فيما يخص صور الاستفادة من أنشطة التنمية الاقتصادية في مجال النشاط الزراعي، وتحسين الإنتاج الزراعي، والحيواني، والداجني؛ يوضح التحليل الإحصائي أن علاج الماشية من خلال القوافل البيطرية كان الصورة الأكثر انتشارًا للاستفادة من الخدمات في هذا المجال التي مثلت٥٨.٦٩% من الاختيارات، يليها اختيار التعرف على طرق حماية الزرع والحيوانات من آثار التغير المناخي التي مثلت نسبة ٣٢.٢٤%، ثم يليها بنسب متقاربة اختياري، حصلت على أرض زراعية بنسبة ٦.١٥% ، وحصلت على دعم عيني" آلات ري حديثة" بنسبة٥.٤٣%.

جدول(٦)

صور الاستفادة من أنشطة التنمية الاقتصادية التي قام بها الاتحاد (في مجال النشاط الزراعي، وتحسين الإنتاج الزراعي، والحيواني، والداجني)

صور استفادتك من أنشطة التنمية الاقتصادية في مجال النشاط الزراعي، وتحسين الإنتاج الزراعي، والحيواني، والداجني	التكرار	%
- حصلت على أرض زراعية.	١٧	٦.١٥
- تلقيت علاجًا للماشية من خلال القوافل البيطرية.	١٦٢	٥٨.٦٩
- تعرفت على طرق حماية الزرع والحيوانات من آثار التغير	٨٩	٣٢.٢٤

المناخي.		
- حصلت على دعم عيني "آلات ري حديثة".	١٥	٥.٤٣
تنسب النتائج إلى	**٢٧٦**	

ج- **صور الاستفادة من الأنشطة التي قام بها الاتحاد في مجال التنمية البيئية:**

أما عن صور الاستفادة من أنشطة تنمية البيئة التي قام بها الاتحاد؛ فيمكن تحديدها فيما بين زيادة الوعي بأهمية البيئة، والمحافظة عليها، واستغلال مواردها. حيث تشير البيانات الميدانية إلى ارتفاع نسبة من زادت معرفتهم بمشكلات البيئة وكيفية الحفاظ عليها بنسبة ٣٧.٣%، يليها استغلال بعض المصادر المتوافرة في البيئة بنسبة ٣١.٩%، ثم فهم أو إدراك مفهوم التغير المناخي، وآثاره على الزرع، والماشية ١٧.٨%، وأخيرًا جاءت الاستفادة من بعض المخلفات المنزلية بنسبة ١٥.٦%.

جدول(٧)

صور الاستفاد من أنشطة التنمية البيئية التي قام بها الاتحاد

صور استفادتك من أنشطة تنمية البيئة التي قام بها الاتحاد	التكرار	%
- زادت معرفتي بمشكلات البيئة، وأهمية الحفاظ عليها.	١٠٣	٣٧.٣
- فهمت ماذا يعني التغير المناخي، وآثاره على الزرع، والماشية.	٤٩	١٧.٨
- استغلال بعض المصادر المتوافرة في البيئة.	٨٨	٣١.٩
- الاستفادة من بعض المخلفات المنزلية.	٤٣	١٥.٦
تنسب النتائج إلى	**٢٧٦**	

عاشرًا- الاستخلاصات العامة والتوصيات:

بناءً على نتائج دراسة الحالة للاتحاد، والتحليل الإحصائي للبيانات الميدانية يمكن عرض بعض الاستخلاصات العامة للدراسة على النحو التالي:

١- عكست الرؤية والرسالة والأهداف التأسيسية للاتحاد اهتمام الاتحاد بعملية التنمية المستدامة، التي اتضحت في العديد من العبارات، والأهداف.

٢- ساهم الاتحاد العام للقبائل المصرية والعربية بشكل واضح في عملية التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية. والذي يتمثل فيما يلي:

- فيما يخص التنمية الاجتماعية المستدامة: تقديم عدة أنشطة وخدمات، تشمل مجالات: التعليم، التوعية والتدريب في المجال الاجتماعي، الصحة، فض المنازعات والتصالح، مساعدة بعض الأسر من فئات مستحقي الحماية الاجتماعية في الوصول إلى حقوقهم، إنشاء النوادي الرياضية المتخصصة "الفروسية، والهجن".

- فيما يخص التنمية الاقتصادية المستدامة: تقديم مجموعة أنشطة وخدمات في عدة مجالات فرعية، تضمنت: التدريب والتأهيل لسوق العمل، توفير فرص عمل/مشروع خاص، الاهتمام بالنشاط الزراعي والإنتاج الزراعي، والحيواني، اقامة معارض المواد الغذائية منخفضة الأسعار، دعم عيني ومعنوي لبعض الفئات.

- فيما يتعلق بالتنمية البيئية المستدامة: تقديم مجموعة أنشطة وخدمات، تشمل: إقامة ندوات تثقيفية ومؤتمرات عن التغير المناخي، وآثاره السلبية على الإنسان والإنتاج الزراعي والحيواني، والداجني، واستغلال بعض المصادر المتوافرة في البيئة مع الحفاظ عليها، وتدوير بعض المخلفات المنزلية.

٣- تتعدد صور الاستفادة من أنشطة وخدمات التنمية المستدامة التي يقدمها الاتحاد في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، سواء في شكل الخدمة والنشاط، أو طريقة تقديمها، بما يتناسب مع فئات عديدة من المستفيدين.

٤- تتنوع فئات المستفيدين من الخدمات والأنشطة التي يقدمها الاتحاد طبقًا للعمر، والنوع، والحالة الاجتماعية، والمستوى الاجتماعي؛ لتشمل: الشباب من الجنسين، وكبار السن من الذكور والإناث، والمرأة، وطلاب المدارس والجامعات، وخريجي الجامعة، والمتسربين من التعليم، وذوي الدخل المحدود، والمنخفض، والمستويات الاجتماعية بكل شرائحها.

٥- كشفت دراسة الحالة عن العديد من أوجه التعاون والمشاركة بين الاتحاد، والعديد من الجهات الحكومية، وبعض الجهات غير الحكومية؛ حيث يمكن القول إن هذا التعاون والمشاركة بين الاتحاد وهذه الجهات -خاصة الحكومية منها- كان العامل الأساس والداعم الذي مكن الاتحاد من القيام بدوره في مجال التنمية المستدامة، وبدون هذه المشاركة لم يكن الاتحاد بمفرده قادرًا على القيام بهذا الدور.

حيث تعد قضية التعاون والمشاركة بين مؤسسات المجتمع المدني، والجهات الحكومية، وغير الحكومية قضية فاصلة في نجاح المجتمع المدني في أداء دوره في مجال التنمية المستدامة.

وقد شملت الجهات الحكومية التي تعاونت مع الاتحاد عدة محافظات، ووزارات، وبعض الهيئات؛ ضمت المحافظات: (السويس، ودمياط، وأسوان، والدقهلية)، وضمت الوزارات: (الزراعة، الشباب والرياضة، وزارة العمل، وزارة الصحة، وزارة الصناعة، وزارة البيئة، وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وزارة الداخلية)، الجامعات: (جامعة المنوفية "كلية الاقتصاد المنزلي، وكلية الزراعة، والطب البيطري"، وجامعة أسوان "كلية التربية النوعية")، ومن الهيئات: الهيئة القومية لتعليم الكبار، والشركة العامة للمياه والصرف الصحي بمحافظة قنا.

أما الجهات غير الحكومية فقد شملت: منظمة العمل الدولية، AMIDEAST أمديست، ائتلاف حقوق الإنسان، مؤسسات المجتمع المدني الأخرى "الجمعيات الخيرية"، المستشفيات ومراكز التحاليل والعيادات الخاصة.

توصيات الدراسة:

بناءً على ما سبق يمكن استخلاص عدة توصيات تتمثل فيما يلي:

١- الدور المهم للإعلام، والجامعات في التعريف بمفهوم التنمية المستدامة؛ وأهميتها، وضرورة مشاركة الجميع في تحقيقها.

٢- توسيع الفكر التنموي لمؤسسات المجتمع المدني؛ بحيث يتسع ليشمل فلسفة التنمية المستدامة بكل أبعادها ومجالاتها، ولا يقتصر على فكرة عمل الخير، أو تقديم المساعدات النقدية، والعينية الموسمية مثل (فصل الشتاء)، أو المرتبطة بالمناسبات مثل (الأعياد الدينية) التي يكون تأثيرها مؤقت، ولا يترتب عليها تنمية حقيقية أو مستدامة.

٣- زيادة الوعي بين المسؤولين في مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية المستدامة بضرورة التعاون والمشاركة بين مؤسسات المجتمع المدني، والجهات الحكومية، وغير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني وبعضها بعضًا؛ باعتبار أن التنمية عملية شاملة تحتاج جهودًا عديدة، ومتنوعة.

المراجع:

١) إبراهيم، سعد الدين (٢٠٠٠). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، المجتمع المدني ، سلسلة الأعمال المتكاملة، مج ٨، رقم (١٤) ، القاهرة، دار قباء.

٢) أحمد، تامر سعيد(٢٠٢١). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة : دراسة ميدانية على محافظة الإسكندرية، جامعة الإسكندرية – كلية التربية، مجلة كلية التربية، مج٣١، ع٤، ص ص٤٠٣–٤٣٣.

٣) انتونى، جيدنز (٢٠٠٥). علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، ط٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

٤) أبو زنط، ماجدة أحمد ، غنيم، عثمان محمد (٢٠٠٧). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الأردن ، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

٥) أبو حلاوة، كريم (١٩٩٨). إشكالية مفهوم المجتمع المدني " النشأة . التطور . التجليات " ، دمشق ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

٦) بلويت، جون(٢٠٢٠). فهم التنمية المستدامة، ترجمة طارق راشد عليان، القاهرة، المركز القومي للترجمة.

٧) جرامشي ، أنطونيو (١٩٧٠). "الأمير الحديث" قضايا علم السياسة في الماركسية، ترجمة زاهي شرفان وقيس الشامي، بيروت، دار الطليعة.

٨) جوردن، مارشال، سكوت، جون (٢٠٠٠). موسوعة علم الاجتماع، مج١، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة .

٩) الجاك، أحمد محمد، عثمان، منال عبد الرحيم (٢٠١٥). دور منظمات المجتمع المدني والجمعيات الطوعية والدولة فى تحقيق التنمية المستدامة في السودان، معهد الدراسات البيئية، جامعة الخرطوم.

١٠)الرفاعي، فائقة وسليم، حسن(٢٠١٩). الحوكمة والتنمية المستدامة نحو عالم أفضل، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

١١)سهام، ساري(٢٠١٧). دور مؤسسات الأوقاف والزكاة في تحقيق التنمية المستديمة: دراسة التجربة الجزائرية، الماليزية، والكويتية. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، مج٢، ع١، ص ص ٧٨-٨٩.

١٢)السعيدي، فتحية (٢٠٠٨). جذور مفهوم المجتمع المدني في الفكر والفلسفة السياسية: " إستمرارية إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة". في: أماني قنديل(محرر)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ص ص ٢٤٤

١٣)الشناوي، محمد السعيد إبراهيم محمد(٢٠٢٢). دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٢٠-٢٠٣٠، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ص ص٢١٤-٢٦٧.

١٤)شكر، عبد الغفار (٢٠٠٦). نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، لجان إحياء المجتمع المدني في سورية.

١٥)عبد الغني، أحمد محمد (٢٠١٨). الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة: دراسة استكشافية في قرية مصرية، جامعة القاهرة ، كلية الآداب، مجلة كلية الآداب، مج٧٨، ج٣، ص ص ١٥٥-٢٠١٠.

١٦)علي، حمدي أحمد عمر(٢٠٢٠). المجتمع المدني والتنمية البشرية المستدامة في ظل عقد اجتماعي جديد: دراسة لدور بعض منظمات المجتمع المدني في محافظة سوهاج دراسة سوسيولوجية، الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، مج٩، ع١، ص ص ٢٩- ٨٠.

١٧)قنديل ، أماني (٢٠٠٤). تطوير مؤسسات المجتمع المدني، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الاهلية.

١٨)قنديل ، أماني (٢٠٠٨). مفهوم المجتمع المدني، في: أماني قنديل(محرر)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ص ص ٢٤٤.

١٩)قنديل، أماني والسعيدي، فتحية(٢٠٠٨). جذور مفهوم المجتمع المدني في الفكر والفلسفة السياسية. في: أماني قنديل(محير)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ص ص ٢٤٤

٢٠)كاظم، ثائر رحيم (٢٠١٤). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة للمجتمع المحلي: دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة القادسية، أطروحة دكتوراه، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

٢١)ليلة، على(٢٠٠٥). اشراف وتحرير، المجتمع المدني فى دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

٢٢)المعلولي، ريمون فضل الله وياسين، أحلام عبد الهادي(٢٠١١). دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة: دراسة ميدانية

للمنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الأدب والعلوم الإنسانية، مج٣٣،ع٤.

٢٣)مسيل، محمود عطا محمد علي(٢٠٢٣). دور مؤسسات المجتمع المدني المصري في التنمية المستدامة: الجمعيات الأهلية نموذجًا، جامعة الزقازيق ، كلية التربية، مجلة دراسات تربوية ونفسية،ع١٢٢، ص ص ١-٢٠.

٢٤)نعيم، سمير (١٩٩٣). إشكالية المجتمع المدني، نشرة البحوث العربية، ع٥، يناير.

25) Biermann, F., et al. (2022). Scientific evidence on the political impact of the Sustainable Development Goals. *Nature Sustainability*, 5. 1-6.

26) Korten, D. C. (1984). Strategic Organization for People-Centered Development. *Public Administration Review*, *44*(4), 341–352. https://doi.org/10.2307/976080

27) Clary, E. & Snyder, M. (1999). The Motivations to Volunteer

Current Directions in Psychological Science, 8, 156 - 159.

28) Espey , J. (2018). The Role and Impact of Civil Society in Supporting Sustainable Development and Tackling Humanitarian Challenges. *GP Policy Paper*, the Global Perspectives Initiative in cooperation with Center for American Progress. https://www.google.com/search?q=the+civil+society+and+sustainable+development&oq=&aqs=chrome.0.35i39i362l8.10712j0j15&sourceid=chrome&ie=UTF-8#ip=1

29) Sabine, G. & Thorson T. (1973). A history of political theory, Fourth ed, Hinsdale Illinois: Dryden Press, pp. 681-723.

30) Human Rights Council. (2019).Civil society participation in the implementation of Agenda 2030 on Sustainable Development, Forty-first session.

https://digitallibrary.un.org/record/3853358?ln=ru

31) Broeckhoven, N., et al. (2021). CSOs in Sustainable Development in Ethiopia: Past Practices and New Trajectories, *African Journal of Legal Studies,* 13, 43–72.

32) pelczynski, Z. (1998). The state and civile society Studies in Hegels Political philosophy ,Cambridge ,London, New York ,Rochelle ,Melbourne, Sydney.

33) Smith, J., et al. (2016).Civil society: the catalyst for ensuring health in the age of sustainable development, Globalization and Health, (12), 40.

34) Telesford, J. (2020). Empowering Civil Society Organizations (CSOs) through education and training for sustainable community development: An Academic Institution/GEF Small Grants Program Partnership .

35) https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf.

36) https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

37) https://www.cabinet.gov.eg/StaticContent/Vision2030

Civil society organizations and sustainable development

"A case study of the General Union of Egyptian and Arab Tribes in Egypt"

Abstract

The current study drives at uncovering the contribution of the General Union of Egyptian and Arab Tribes to sustainable development. The researcher has employed a combination of quantitative and qualitative approaches, using a questionnaire survey administered to a sample of (300) items who benefit from the services and activities provided by the Union to identify the forms of benefit from these services and activities. Additionally, interviews have been conducted with some officials from the Union's board of directors, and a case study of the Union has been also conducted. The researcher also presents some theoretical contributions in the field of civil society organizations and sustainable development.

The study has found that the General Union of Egyptian and Arab Tribes, through its participation and collaboration with various governmental and non-governmental entities, plays a significant role in sustainable development in its three domains: the social, economic, and environmental ones. This includes education, healthcare, training, vocational rehabilitation, job opportunities/project initiatives, agricultural activities, improving agricultural and animal production, raising awareness about climate change and its effects on the environment and human life; in addition to exposing methods and means to overcome these effects, particularly, in the fields of agriculture, animal wealth, and poultry production.

Keywords: Civil society institutions - sustainable development - General Union of Egyptian and Arab Tribes - Antonio Gramsci - a case study.